



البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

التقرير السنوي السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2024





البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

التقرير السنوي السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2024

موجز المؤشرات النقدية

Statement	البيان		
Indicators	2024	2023	
Monetary Base (M0) (Trillion IQD)	142.3	165.2	الاساس النقدي M0 (ترليون دينار)
Narrow Money Supply (M1) (Trillion IQD)	153.0	160.3	عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 (ترليون دينار)
Broad Money Supply (M2) (Trillion IQD)	174.0	181.0	عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (ترليون دينار)
Foreign Reserves (Trillion IQD)	130.3	145.3	الاحتياطيات الاجنبية (ترليون دينار)
CBI Average Interest Rates (%)	5.5	7.5	سعر فائدة البنك المركزي (%)
General Inflation Rate (%)	2.6	4.4	مُعدّل التضخم العام (%)
Core Inflation Rate (%)	2.8	4.6	مُعدّل التضخم الأساس (%)
Average Consumer Price Index (CPI) (point)	107.1	104.4	مُعدّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك العام (نقطة)
Average Consumer Price Index after exclusion (point)	107.5	104.6	مُعدّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد الاستبعاد (نقطة)
Implicit Deflator for GDP (%)	228.9	213.8	المخفض الضمني للناتج (%)
Imported Inflation (%)	1.8	1.6	التضخم المستورد (%)
Velocity of Money Circulation (times)	2.4	2.2	سرعة تداول النقود (مرة)
Monetary Stability Coefficient (%)	2.5	14.6	معامل الاستقرار النقدي (%)
Monetary Excess Ratio (%)	2.0	5.5	نسبة الافراط النقدي (%)
Purchasing Power of Money (%)	0.93	0.96	القوة الشرائية للنقود (%)
Monetary Multiplier	1.22	1.10	المضاعف النقدي

محتويات التقرير

أ	المقدمة
12-1	الفصل الأول: التطورات العالمية للسياسة النقدية
3	أولاً: تطورات السياسة النقدية العالمية
8	ثانياً: تطورات السياسة النقدية العربية
10	ثالثاً: آفاق السياسة النقدية العالمية
21-13	الفصل الثاني: التطورات في مؤشرات و أدوات السياسة النقدية
15	أولاً: تطورات أهم المؤشرات النقدية
15	1. الأساس النقدي (M0)
15	2. عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)
16	3. عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)
16	4. العوامل المؤثرة في عرض النقد
18	5. الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي
19	ثانياً: تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة
19	1. منصة بيع العملة الأجنبية
20	2. التسهيلات القائمة
20	3. الاحتياطي الإلزامي
28-23	الفصل الثالث: مؤشرات الأسعار في العراق
25	أولاً: اتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلك
25	ثانياً: تطورات معدلات التضخم حسب المجاميع السلعية عام 2024 مقارنة بعام 2023
26	ثالثاً: التضخم العام (على أساس شهري)
27	رابعاً:خفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي (الرقم القياسي الضمني) لعام 2024 مقارنة بعام 2023
27	خامساً: التضخم المستورد
28	سادساً: سعر الفائدة الموزون على (الودائع والائتمان)
33-29	الفصل الرابع: تطورات أداء السياسة النقدية في العراق
31	أولاً: تحليل مؤشرات كفاية الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي
31	ثانياً: سرعة تداول النقود
32	ثالثاً: معامل الاستقرار النقدي (مقياس الضغط التضخمي)
32	رابعاً: نسبة الإفراط النقدي
32	خامساً: القوة الشرائية للنقود
33	سادساً: المضاعف النقدي (m)
33	سابعاً: التعقيم النقدي

شهد عام 2024 استقراراً اقتصادياً نسبياً ولا سيما انخفاض التضخم في الاقتصادات الكبرى نتيجة استقرار أسعار الطاقة والغذاء بعد اضطرابات السنوات السابقة وهذا ساعد على تخفيف الضغوط التضخمية، من جانب آخر استمرار تعافي سلاسل الامداد العالمية، واستقرار أسعار الطاقة، ونمو قطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجددة.

وهذا بدوره ادى الى قيام الاحتياطي الفدرالي بتخفيض أسعار الفائدة عدة مرات خلال عام 2024، ومن المتوقع ان يقوم الاحتياطي الفدرالي بتثبيت ومن ثم تخفيض أسعار الفائدة معتمداً في ذلك على تغيرات معدلات التضخم.

أثرت العوامل أعلاه بشكل مباشر وغير مباشر على الاقتصاد العراقي وسياسته النقدية، إذ اتبع البنك المركزي العراقي خلال عام 2024 سياسة اقل تشدداً نتيجة انخفاض التضخم خلال هذا العام، حيث قام البنك المركزي بتخفيض سعر السياسة.

شهدت المؤشرات النقدية خلال عام 2024 العديد من التطورات، وكما يأتي:

- سجل رصيد الأساس النقدي (M0) انخفاضاً بنسبة (13.9%) نهاية عام 2024 مقارنة بالعام السابق، كما سجل عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) والواسع (M2) نهاية عام 2024 انخفاضاً بلغت نسبته (4.6%) (3.8%) على التوالي مقارنة بالعام السابق، ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع مكونات الأساس النقدي بجائبي المصادر والاستخدامات لعام 2024، فيما سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2024 انخفاضاً بنسبة (10.3%) عن العام السابق

ليسجل (130.3) ترليون دينار قياساً بـ

(145.3) ترليون دينار نهاية عام 2023.

- سجل مُعدل التضخم العام نهاية عام 2024 ما نسبته (2.6%)، ومُعدل التضخم الأساس بعد استبعاد كُلٍّ من المشتقات النفطية (النفط والغاز) ومجموعتي (الفواكه والخضروات) نسبة (2.8%).

- أما على مستوى السياسة النقدية اتجه البنك المركزي نحو تخفيض سعر الفائدة (سعر السياسة) (Policy Rate) من (7.5%) الى (5.5%)، فيما تم رفع نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع الحكومية بنوعيتها (الجارية، والآجلة) لدى القطاع المصرفي لتكون (22%) بدلاً من نسبتي (18%) للودائع الجارية و (13%) للودائع الآجلة بالدينار العراقي فقط.

- قام البنك المركزي بإعادة تفعيل الاوراق المالية (شهادات الإيداع الاسلامية، الحوالات التقليدية) وفق خطة سنوية وبأجلين، الأول: أجل (14) يوم بعائد (4%)، والآخر بأجل (182) يوم بعائد (5.5%).

- فيما يخص مؤشرات فاعلية السياسة النقدية فقد بلغ معامل الإستقرار النقدي ما نسبته (2.5%) وسجل المضاعف النقدي (1.22) وحدة عام 2024. وسجلت مؤشرات كفاية الاحتياطيات الاجنبية نسب أعلى من النسب المعيارية، مما يدل على كفاءة السياسة النقدية.

دليل المفاهيم

السياسة النقدية: مجموعة من الاجراءات والأدوات التي تستخدمها السلطة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي لتحقيق مجموعة من الأهداف.

المصارف العاملة في العراق: تشمل جميع المصارف الوطنية (الحكومية والاهلية) والأجنبية العاملة في العراق المرخصة والخاضعة لإشراف البنك المركزي العراقي بما فيها المصارف التجارية والاختصاصية والاسلامية، المرخصة بمزاولة أعمالها وفقاً لإحكام قانون البنك المركزي رقم 56 لعام 2004 المادة 40 القسم الثامن وقانون المصارف رقم 94 لعام 2004 المادة 4 وقانون المصارف الإسلامية المرقم 43 لسنة 2015.

الجهاز المصرفي: يشتمل على البنك المركزي العراقي والمصارف العاملة في العراق.

العملة المصدرة: هي العملة التي اصدرها البنك المركزي إلى التداول باستثناء العملة في خزائن البنك المركزي.

العملة خارج البنوك: تمثل العملة المصدر إلى التداول مطروحاً منه العملة الموجودة في خزائن المصارف التجارية.

الودائع: تشمل جميع أنواع ودائع القطاعات الاقتصادية لدى المصارف العاملة في العراق.

الأساس النقدي (M0): يمثل العملة المصدرة (العملة خارج البنوك + العملة لدى المصارف) مضافاً إليها الاحتياطيات الفائضة والالزامية، الحسابات الجارية للمصارف التجارية لدى البنك المركزي العراقي (بالدينار والدولار).

عرض النقد الضيق (M1): يمثل العملة خارج البنوك مضافاً إليه الودائع القابلة للنقل لدى البنك المركزي والودائع الجارية ذات الطبيعة الجارية لدى المصارف التجارية (بالدينار والدولار).

عرض النقد الواسع (M2): يمثل عرض النقد الضيق مضافاً إليه الودائع الأخرى لجميع القطاعات الاقتصادية (باستثناء قطاع الحكومة المركزية) لدى المصارف التجارية (بالدينار والدولار) وودائع توفير البريد.

المضاعف النقدي (m): هو قدرة المصارف على خلق النقود في الاقتصاد، وهو حاصل قسمة عرض النقد الواسع إلى الأساس النقدي (M0).

الموجودات الأجنبية (صافي): تشمل الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي مطروحاً منها المطلوبات الأجنبية على الجهاز المصرفي المتمثلة بالبنك المركزي والمصارف العاملة في العراق.

الموجودات المحلية (صافي): تمثل مجموع صافي الديون على الحكومة والديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى وصافي البنود الأخرى.

الاحتياطي الإلزامي: نسبة من إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق بجميع أنواعها يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي، الودائع الجارية، ودائع التوفير، ودائع الثابتة.

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك: يقيس المستوى العام لأسعار سلة ثابتة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة العراقية في العراق، بسنة أساس معينة (2022=100)، ويُعد من قبل هيئة الإحصاء ونظم

المعلومات الجغرافية/ مديرية الأرقام القياسية.

التضخم الأساس: يحتسب التضخم الأساس بعد إستبعاد بعض السلع ذات الأسعار المتذبذبة وهي مجموعة الفواكه والخضراوات في قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية بالإضافة إلى (النفط وغاز الطبخ) ضمن قسم السكن، ويُعد من قبل هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ مديرية الأرقام القياسية.

معامل الانتشار: يمثل الفرق بين متوسط سعر الفائدة على الودائع ومتوسط سعر الفائدة على الأقراض.



الفصل الأول

التطورات العالمية للسياسة النقدية

شهد عام 2024 نقطة تحوّل واضحة في سياسات أسعار الفائدة، وذلك بعد أن بدأت البنوك المركزية في اتخاذ قرارات أقل تشدداً، من بينها تخفيض أسعار الفائدة بعد سلسلة من رفعها في العامين السابقين، فضلاً عن إشارات الاستمرار بخفض أسعار الفائدة بداية من العام المقبل. من جانب آخر استمرت الصين في اتباع سياسة نقدية تيسيرية في سبيل دعم النمو الاقتصادي معتمدة في ذلك على معدلات التضخم المنخفضة فيما من المتوقع ان يكون التصعيد السريع في التوترات التجارية والارتفاع الحاد في مستويات عدم اليقين بشأن السياسات أثر هائل على النشاط الاقتصادي العالمي.

سيتناول التقرير في هذا الفصل ما يأتي:

تطورات السياسة النقدية العالمية

أولاً

تطورات السياسة النقدية العربية

ثانياً

آفاق السياسة النقدية العالمية

ثالثاً

أولاً: تطورات السياسة النقدية العالمية

شهد العالم 2024 تراجعاً ملحوظاً في معدلات التضخم، حتى وان استمرت ضغوط الاسعار في بعض البلدان. هذا ما دفع العديد من البنوك المركزية الى تخفيض اسعار فائدتها. إذ قامت خمسة من أصل تسعة بنوك من بين البنوك المركزية التي تشرف على العملات العشر الأكثر تداولاً عالمياً بعقد عدّة اجتماعات في كانون الأول لخفض أسعار الفائدة. حيث خفضت كل من البنوك المركزية في سويسرا و كندا أسعار الفائدة بمقدار (50) نقطة أساس على حد سواء، في حين خفض كل من الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي والمركزي السويدي أسعار الفائدة بمقدار (25) نقطة أساس. وفي المقابل، أبقت البنوك المركزية في أستراليا و النرويج و اليابان وبريطانيا على أسعار الفائدة دون تغيير، فيما لم يعقد البنك المركزي النيوزيلندي اجتماعاً.

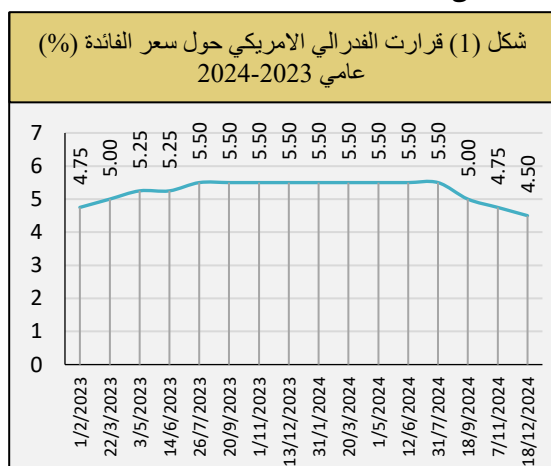
من جانب اخر، استمرت الصين في اتباع سياسة نقدية تيسيرية في سبيل دعم النمو الاقتصادي معتمدة في ذلك على معدلات التضخم المنخفضة.

1. الدول المتقدمة

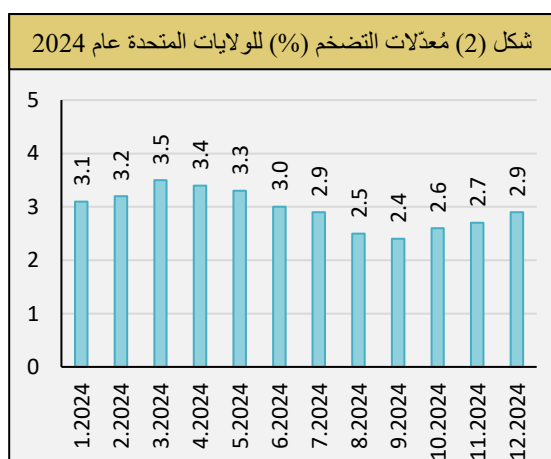
1.1 الولايات المتحدة

استمر الفدرالي الأمريكي بتخفيض وتيرة رفع اسعار الفائدة، حيث قام بتخفيض سعر الفائدة ثلاث مرات خلال عام 2024 بعد سلسلة من الانخفاضات خلال العام السابق حيث انخفض سعر الفائدة من (5.5%) في شهر آب الى (4.5%) في كانون الأول 2024، في الوقت ذاته رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي توقعاته للتضخم لعامي 2025 و 2026، وخفض توقعاته للنمو لعام 2025، مع استمرار توقعه خفض أسعار الفائدة بنحو (50) نقطة أساس خلال عام 2025،

كما أشار غالبية المسؤولين إلى احتمال استمرار الضغوط التضخمية من مصادر مختلفة أكثر مما كان متوقعاً سابقاً. و يرون أن مخاطر التضخم تميل إلى الارتفاع، بينما تميل مخاطر التوظيف إلى الانخفاض.

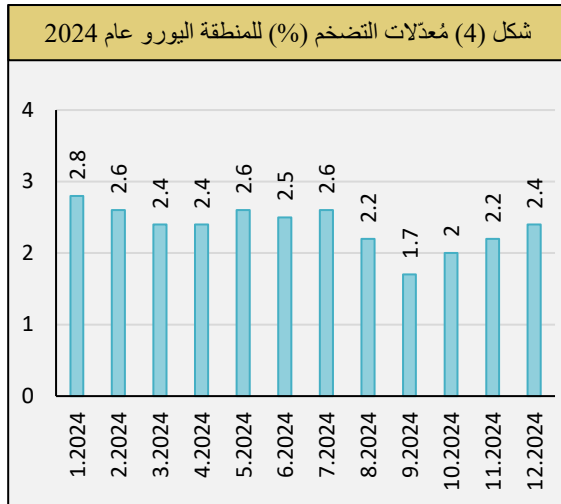


وقد أظهرت بيانات التضخم للولايات المتحدة تباطؤاً خلال عام 2024، حيث انخفض معدل التضخم من (3.1%) في كانون الثاني 2024 إلى (2.5%) في آب 2024 ارتفع قليلاً ليبلغ (2.96%) في كانون الاول 2024، وذلك نتيجة تباطؤ التضخم في أسعار المأوى والسيارات والشاحنات المستعملة والنقل.

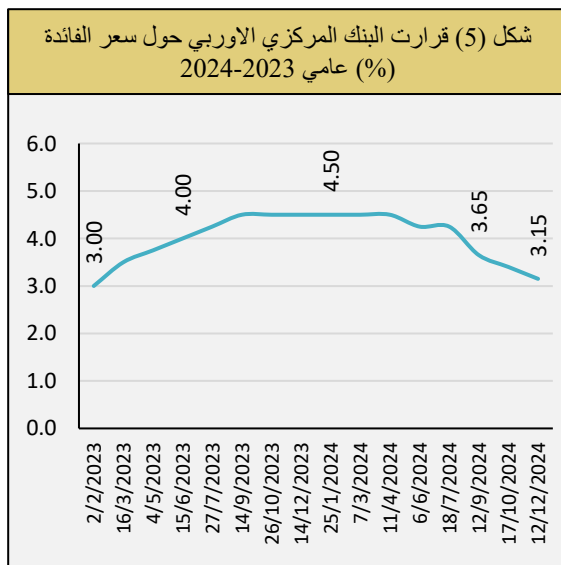


انخفضت احتياطات النقد الأجنبي في الولايات المتحدة إلى (34.9) ترليون دولار أمريكي نهاية عام

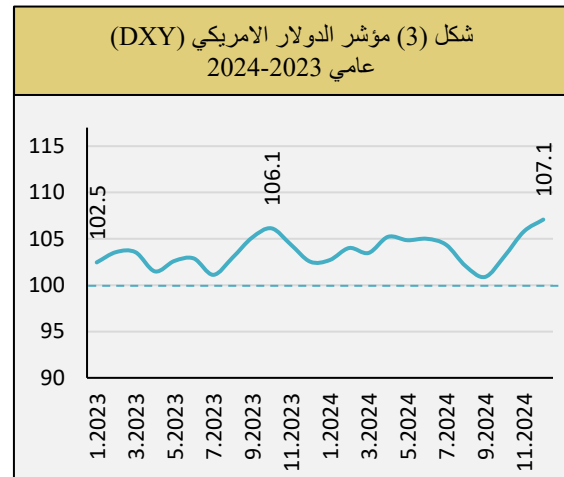
بالطاقة. وفي الوقت نفسه، انخفض معدل التضخم الأساسي الذي يستثني الأغذية والطاقة إلى (2.7%)، وهو أدنى مستوى له في السنوات الثلاثة الأخيرة.



ونتيجة لذلك، اتجه البنك المركزي الأوروبي إلى تخفيض سعر الفائدة خمس مرات خلال عام 2024 من (4.5%) إلى (3.15%) في كانون الأول في ذات العام، وأشار البنك المركزي الأوروبي بأنه لم يلتزم بمزيد من التخفيضات، مؤكداً أن القرارات المستقبلية ستعتمد على البيانات الاقتصادية، ديناميكيات التضخم وقوة انتقال السياسة النقدية.



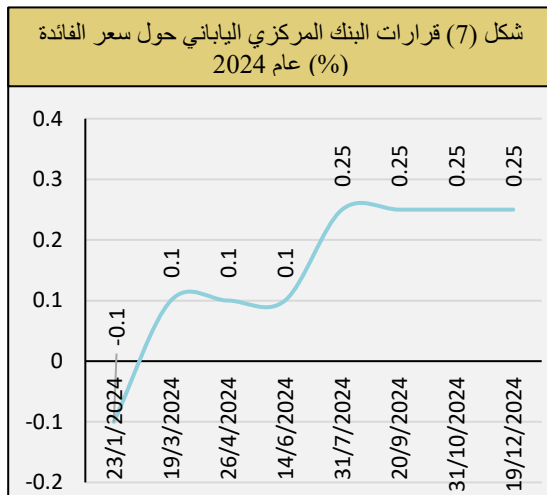
2024 مقابل (37.3) ترليون دولار امريكي نهاية عام 2023. ارتفعت قيمة الدولار الامريكي مقابل سلة العملات، حسب مؤشر الدولار الامريكي (DXY)، بالمقابل ومع استمرار الفدرالي بتخفيض سعر الفائدة اتجهت قيمة الدولار الامريكي تصاعدياً مع استمرار الفدرالي الامريكي بتخفيض أسعار الفائدة ليصل إلى أعلى قيمة له في كانون الاول 2024 ليلبلغ (107.1) نقطة، ولكن مع استمرار البنك المركزي الاوربي بتخفيض سعر الفائدة، إلى جانب عدد من البنوك المركزية المكونة لهذا المؤشر، فان قيمة هذا المؤشر ارتفعت، وذلك لأن اليورو يشكل أعلى وزن نسبي بين العملات المستخدمة في هذا المؤشر.



2.1 منطقة اليورو

سجل معدل التضخم انخفاضاً خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، حيث استقر ما بين (2.8%) في شهر كانون الثاني عام 2024 و(2.4%) في شهر كانون الاول من ذات العام متجاوزاً بذلك متوسط هدف البنك المركزي الأوروبي البالغ (2%)، وفقاً لتقديرات أولية. وقد قابل الانخفاض الحاد في أسعار الطاقة ارتفاع معدلات التضخم لفقرات الخدمات وفي الأغذية والمشروبات الكحولية والتبغ. كذلك ارتفعت أسعار السلع الصناعية غير المرتبطة

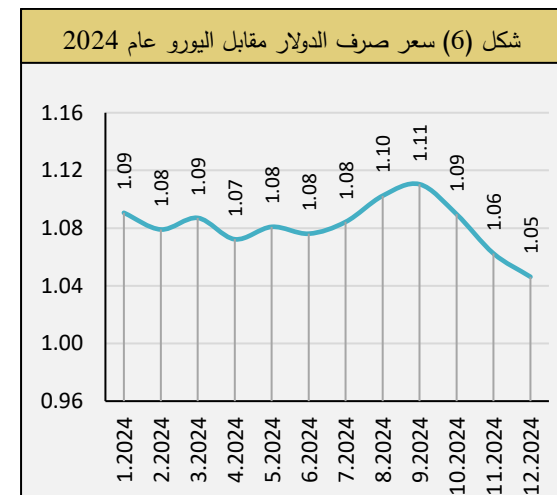
وأشار المجلس الاقتصادي إلى أنه سيرفع أسعار الفائدة إذا تحققت التوقعات الاقتصادية والسعرية. إذ اشارت التوقعات الفصلية، ان الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2025 سينمو بنسبة (0.5%)، متأثراً بمخاطر التجارة وعدم اليقين السياسي.



وعلى مستوى معدل التضخم السنوي في اليابان فقد ارتفع ليبلغ (3.6%) في شهر كانون الاول 2024، مقارنةً بـ (2.2%) في كانون الثاني من ذات العام، مسجلاً أعلى مستوى له منذ بداية العام. وشهدت أسعار المواد الغذائية أقل ارتفاع لها في ثلاثة أشهر، حتى مع ارتفاع أسعار الأرز نتيجة ضعف المحاصيل، وارتفاع الطلب نتيجة للأعداد القياسية من السياح، وإصدار الحكومة لمخزونات الاحتياطية الطارئة. كما انخفضت أسعار الكهرباء والغاز بشكل أكبر في ظل دعم الطاقة. فيما خفض بنك اليابان توقعاته للتضخم الأساسي للسنة المالية 2025 إلى (2.2%) من (2.7%) ويتوقع أن يتراجع إلى (1.7%) في السنة المالية 2026 قبل أن يرتفع إلى (1.9%) في السنة المالية 2027. في الوقت نفسه، من المتوقع أن يظل التضخم العام حول (2%) حتى نهاية السنة المالية.

وخلاصة القول شهدت معدلات التضخم تقلباً خلال عام 2024، إلا أنها لم تتجاوز (3%)، حيث سجل أعلى معدل في كانون الثاني ليبلغ (2.8%) فيما سجل أدنى معدل في ايلول ليبلغ (1.7%). ويعزى ذلك الى الاجراءات التشددية التي اتبعها البنك المركزي الاوربي، وانخفاض أسعار الطاقة إلى جانب انخفاض أسعار الغذاء.

من جانب آخر، أدى قيام البنك المركزي الاوربي بتخفيض سعر الفائدة إلى انخفاض قيمة اليورو ليبلغ أدنى مستوى له في كانون الاول 2024 ليبلغ (1.05) يورو لكل دولار.



نلاحظ من الشكل اعلاه بان سعر صرف اليورو مقابل الدولار وصل الى اعلى مستوى له خلال عام 2024 في شهر ايلول حيث بلغ (1.11) يورو لكل دولار ويعزى هذا التحسن في سعر صرف اليورو الى الاختلافات في وتيرة تعديلات أسعار الفائدة بين البنك المركزي الأوروبي وبنك الاحتياطي الفدرالي.

3.1 اليابان

رفع البنك المركزي الياباني اسعار الفائدة مرتين خلال عام 2024 بعد ان كان (-0.1%) في بداية العام ليرفعه الى (0.1%) و(0.25%) في شهري آذار وتموز على التوالي.

2. الاسواق الناشئة

1.2 الصين

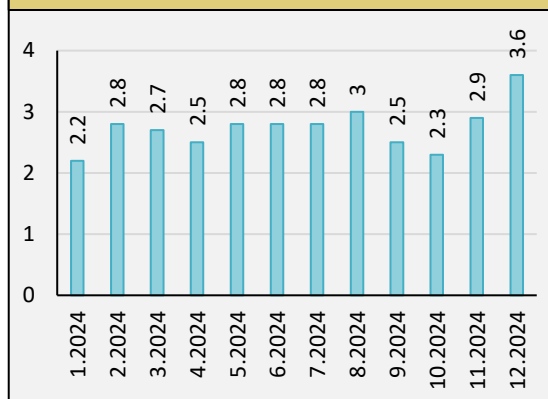
اتبع بنك الشعب الصيني (PBOC) نهجاً توسعياً في محاولة لدعم الاقتصاد الوطني في ظل تباطؤ النمو واستمرار أزمة قطاع العقارات وضعف الطلب المحلي والعالمي. وقد جاءت هذه السياسة كاستجابة مباشرة لتحديات داخلية وخارجية أثرت على استقرار السوق وثقة المستثمرين.

خفض البنك المركزي الصيني سعر الإقراض لأجل عام (سعر الفائدة الاساسي) مرتين خلال عام 2024 ليسجل (3.1%) مقابل (3.45%) عام 2023، ما يشير إلى أن السلطات تسيّر تجاه التحفيز النقدي لدعم الاقتصاد.

سجلت الاحتياطيات الاجنبية ارتفاعاً بنسبة (0.15%) ويعزى هذا الى ارتفاع احتياطي الذهب إذ ارتفعت مساهمته بالاحتياطي بنسبة (27.8%)، مقابل انخفاض الاحتياطيات الاجنبية الاخرى بنسبة (1.1%). ويعزى ذلك الى التقلبات الاقتصادية العالمية، السياسة النقدية، والتوترات الجيوسياسية. ان تغير هيكل الاحتياطيات لصالح الذهب يعد تحولاً استراتيجياً نحو تنويع الاصول وتقليل الاعتماد على الدولار ومن المتوقع ان تستمر الصين في هذه الاستراتيجية خلال السنوات المقبلة لتعزيز استقرارها المالي والسياسي.

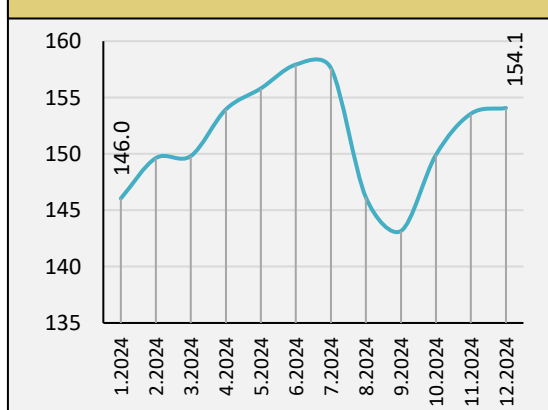
ومن جانب آخر، خفض البنك المركزي الصيني نسبة الاحتياطي الالزامي مرتين خلال عام 2024 لتبلغ (8%) مقابل (9%) عام 2023، ولتحقيق هدف النمو البالغ نحو (5%) خلال العام الجاري.

شكل (8) معدلات التضخم (%) اليابان عام 2024

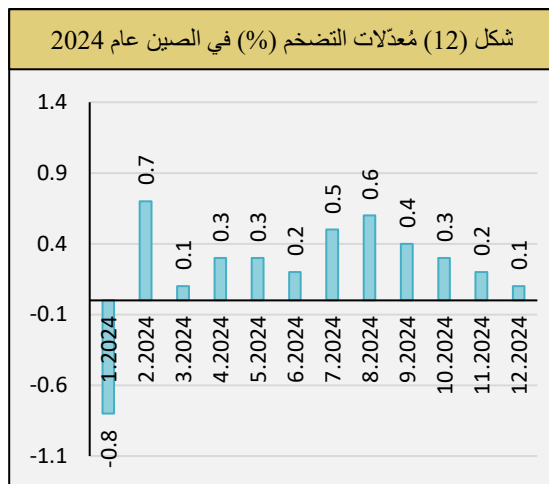


ارتفعت قيمة المتوسط الشهري للين الياباني مقابل الدولار الأمريكي خلال هذا العام من (128.74) ين/دولار في كانون الثاني 2024 إلى (112.87) ين/دولار في كانون الاول 2024 نتيجة قيام الفدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة والذي أدى إلى تراجع قيمة الدولار مقابل العملات العالمية ومن بينها اللين الياباني.

شكل (9) سعر صرف الدولار مقابل اللين عام 2024

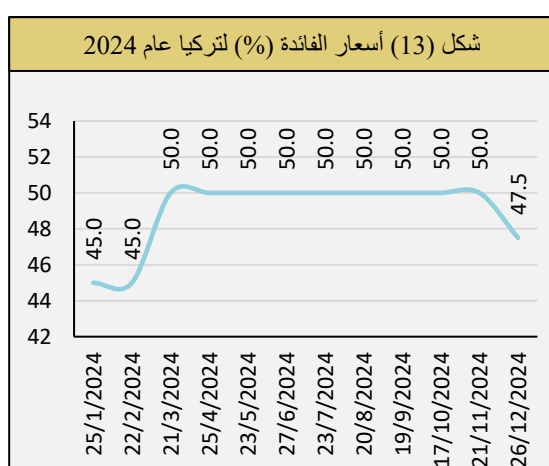


التأثير على توقعات التضخم. ومن المفترض أن يسهم انخفاض التضخم في الصين في عملية تباطؤ التضخم العالمية.

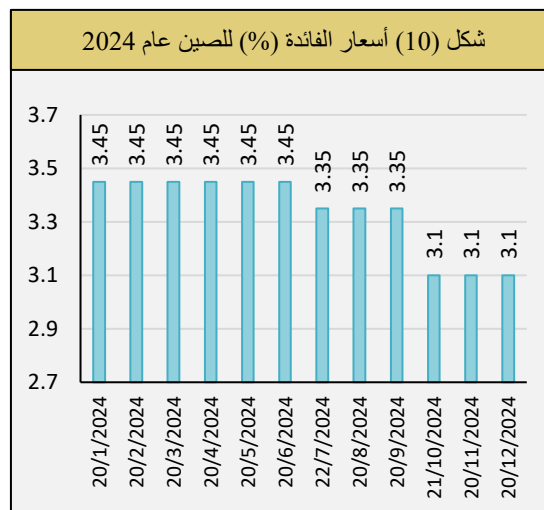


2.2 تركيا

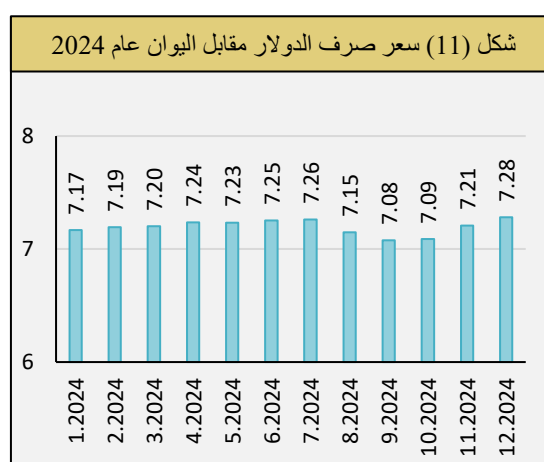
استمر البنك المركزي التركي خلال هذا العام بسياسة التشديد النقدي، حيث قام برفع سعر الفائدة مرة واحدة في آذار 2024 ليلبلغ (50%). إلا أن البنك المركزي خفض سعر الفائدة في 2024/12/26 ليلبلغ (47.5%) وجاء هذا التخفيض نتيجة معدلات التضخم التي بدأت بالانخفاض التدريجي، إلى جانب تراجع قيمة الليرة التركية.



شهد معدل التضخم السنوي تراجعاً ليلبلغ (44.4%) خلال شهر كانون الأول عام 2024 ، بعد أن سجل أعلى مستوى له خلال هذا العام ليلبلغ (75.5%)



رغم الإجراءات التوسعية، حرص البنك المركزي الصيني على الحفاظ على استقرار سعر صرف اليوان مقابل الدولار الأمريكي تقادياً لأي اضطرابات في التجارة الخارجية أو هروب لرؤوس الاموال، وهو ما يعكس التزام السلطات بتحقيق توازن بين دعم النمو والحفاظ على الاستقرار المالي. وعليه فقد ارتفعت قيمة اليوان بنسبة (1.7%) من (7.1) يوان/دولار في عام 2023 إلى (7.2) يوان/دولار في عام 2024.



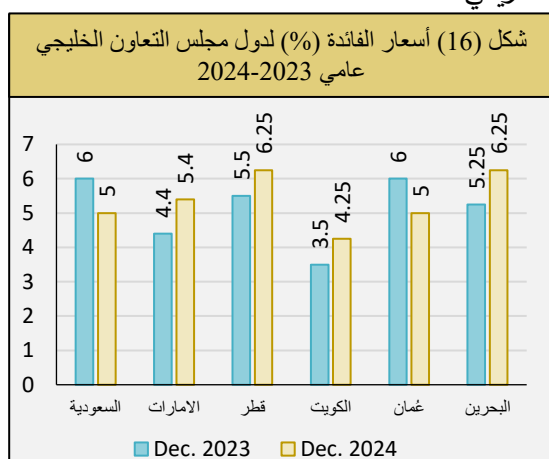
سجلت معدلات التضخم في الصين معدلات منخفضة دون (1%) إذ سجل مؤشر أسعار المستهلك (102.9) نقطة في كانون الثاني 2024 ، وهذا الاستقرار في معدل التضخم يعكس ضعف الطلب المحلي، والذي من المتوقع أن يستمر في

المستقرة، فضلاً عن التحسن في التصنيف الائتماني الذي أدى إلى جذب الاستثمار الأجنبي، إلى جانب الانتعاش الملحوظ في قطاع السياحة خلال عام 2024.

ثانياً: تطورات السياسة النقدية العربية

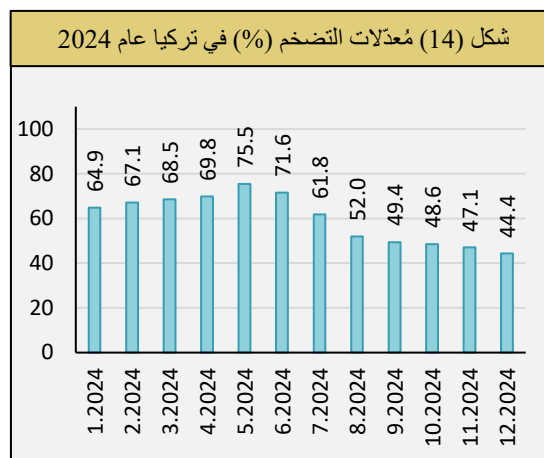
1. دول مجلس التعاون الخليجي

قامت البنوك الخليجية (الإمارات، قطر، البحرين، الكويت) برفع أسعار الفائدة خلال عام 2024 بالرغم من قيام الفدرالي الأمريكي بتخفيض أسعار الفائدة عدة مرات خلال عام 2024، باستثناء كل من السعودية وعمان حيث جاءت مسايرة لسياسة الفدرالي الأمريكي.

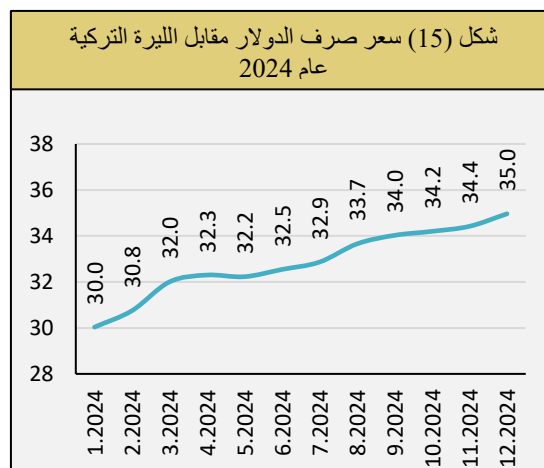


نلاحظ ان تغير اسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي ارتبط بمعدلات التضخم، إذ حافظت دولة الامارات على نفس معدل تضخم البالغ (3.3%) وهو اعلى معدل في دول هذه المجموعة وجاء منسجماً مع رفع سعر الفائدة، بينما اصبحت السياسة النقدية في كل من السعودية وعمان أكثر تيسيرية نتيجة انخفاض معدلات التضخم فيها أكثر من العام السابق لتبلغ (1.7%) و(0.6%) على التوالي، فيما رفعت كل من البحرين وقطر سعر الفائدة تماشياً مع

وذلك نتيجة انخفاض اسعار الطاقة عالمياً، إلى جانب انخفاض اسعار السلع الاساسية عالمياً.



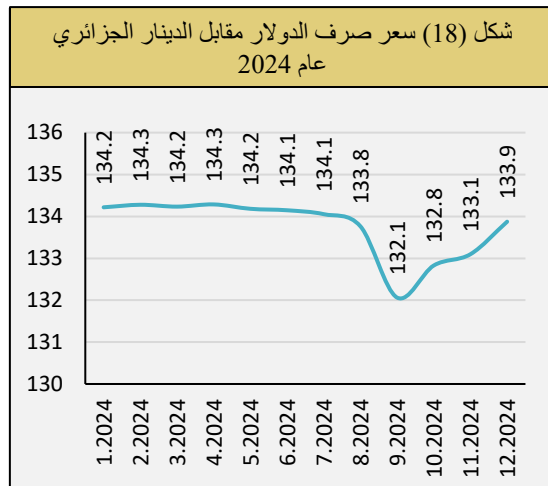
أدى التخفيف من التشدد النقدي الذي انتهجه البنك المركزي التركي إلى تراجع قيمة الليرة التركية لتسجل في شهر كانون الاول عام 2024 (35) ليرة لكل دولار مقارنة بـ (30) ليرة لكل دولار في شهر كانون الثاني من ذات العام.



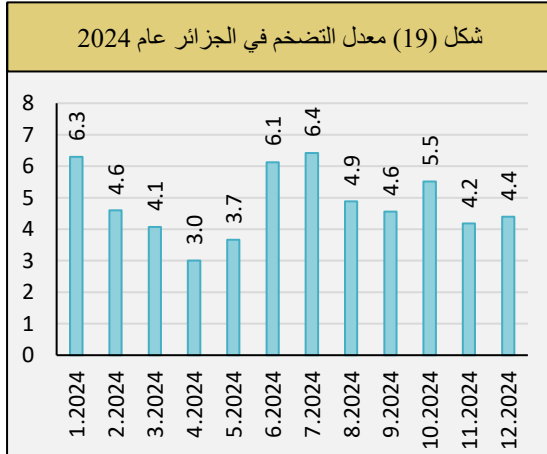
اما على مستوى الاحتياطات الأجنبية إذ سجلت ارتفاعاً بنسبة (9.9%) خلال هذا العام، لتبلغ (155.1) مليار دولار مقابل (141.1) مليار دولار عام 2023، ويعزى ذلك إلى ارتفاع تدفقات رؤوس الاموال الأجنبية نتيجة للسياسات الاقتصادية

اسواق مالية متطورة لذا يلاحظ انها تختلف في سياستها عن الدول العربية الاخرى المصدرة للنفط.

¹ تنتهج البنوك المركزية العربية سياسات نقدية بحسب طبيعة الاقتصاد ودرجه تطوره لان دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك



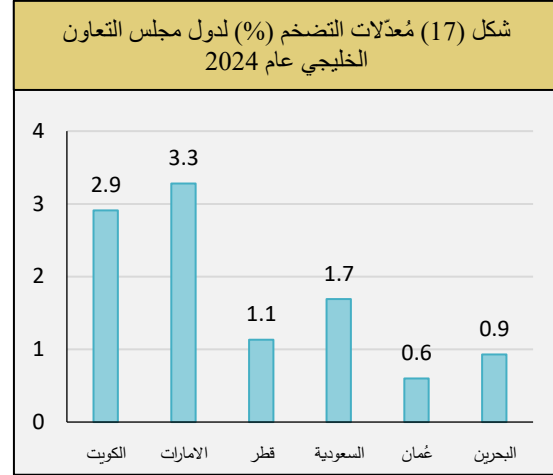
سجل التضخم انخفاضاً ملحوظاً عام 2024 ليبلغ (4%) مقابل (9.3%) عام 2023، إذ سجل أدنى مستوى له في شهر نيسان ليلبلغ (3%)، ويعزى ذلك الى انخفاض التضخم العالمي من جانب وتحسن قيمة الدينار الجزائري الذي يؤثر بشكل مباشر على اسعار الاستيرادات من جانب آخر.



3. الدول العربية المستوردة للنفط

على عكس البلدان العربية المصدرة للنفط، ترتبط السياسة النقدية للدول العربية المستوردة للنفط بالتغيرات في أسعار النفط مما اثر على كل من الفائدة وأسعار صرف عملاتها ومعدلات التضخم السنوية عام 2024.

معدل التضخم الذي ارتفع اكثر من العام السابق. الا ان الكويت اخذت اتجاها مغايراً حيث رفعت سعر الفائدة بالرغم من انخفاض معدل التضخم فيها.



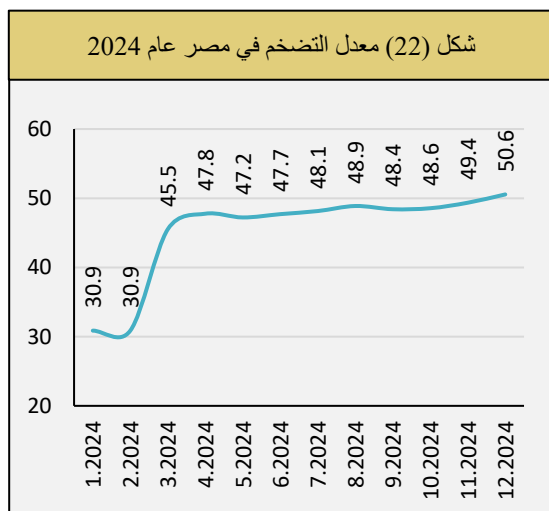
2. الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي

ابقت كل من ليبيا والجزائر على أسعار الفائدة عند (3%) في عام 2024. واستمرت سياستها النقدية في التيسير، حيث ثبت سعر الفائدة الرئيس دون تغيير منذ أيار 2020. وفي الوقت نفسه، تسارعت وتيرة نمو الكتلة النقدية والائتمان الموجه للقطاع الخاص خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024. وقد أسهم هذا التحول في السياسة النقدية لدعم النشاط الاقتصادي، رغم انخفاض صادرات النفط.

على مستوى الاقتصاد الجزائري فقد ارتفع الاحتياطي الاجنبي بشكل طفيف ليصل إلى نحو (16.2) شهر من واردات السلع والخدمات بنهاية أيلول 2024.

رفع البنك المركزي الجزائري سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال عام 2024 ليبلغ (134.05) دينار لكل دولار مقابل (135.84) دينار لكل دولار عام 2023.

نقدية انكماشية للسيطرة على ارتفاع الاسعار من جانب والى انخفاض التضخم العالمي واسعار الوقود من جانب اخر .

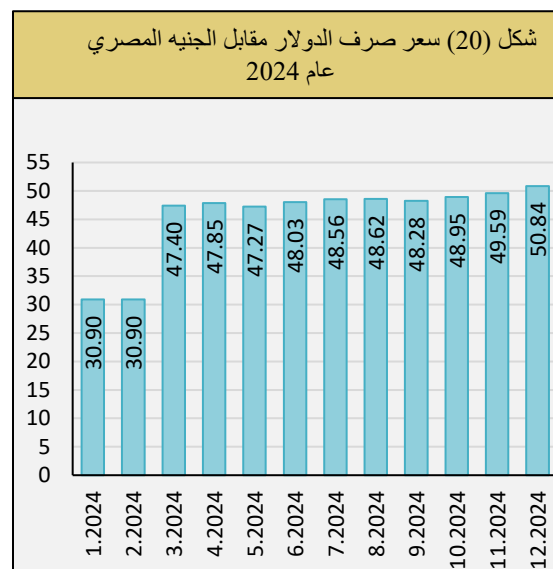


ثالثاً: آفاق السياسة النقدية العالمية

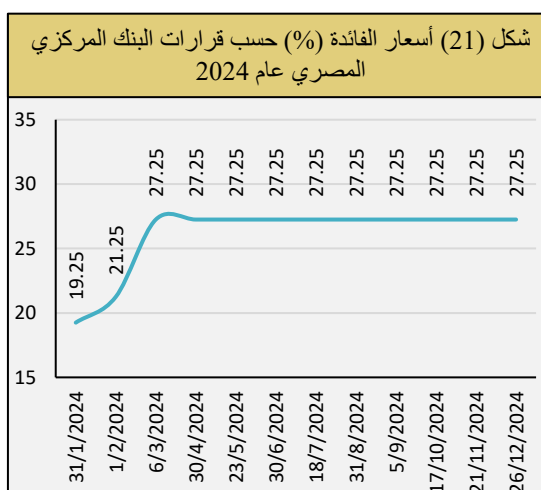
في ضوء ما تتسم به السنة الحالية من تعقيد وعدم استقرار، حيث من المتوقع أن يكون للتضخم السريع في التوترات التجارية والارتفاع الحاد في مستويات عدم اليقين بشأن السياسات أثر هائل على النشاط الاقتصادي العالمي. و يتوقع ان ينخفض النمو العالمي إلى (2.8%) في عام 2025 و (3%) في 2026.

ويمكن أن يؤدي تباعد مواقف السياسات وسرعة تحولها أو تدهور المعنويات إلى موجة جديدة من إعادة تسعير الاصول بعد الموجة الاولى التي تلت الاعلان عن التعريفات الجمركية الامريكية الكاسحة في الثاني من نيسان 2024 والتعديلات الحادة في أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الاموال، لا سيما في الاقتصادات التي بلغت بالفعل نقطة المديونية الحرجة. وقد يترتب على ذلك اتساع نطاق عدم الاستقرار المالي، والاضرار بالنظام النقدي الدولي.

ومن المتوقع تراجع التضخم الكلي العالمي بوتيرة أقل قليلاً مما كان متوقعاً في كانون الثاني، ليبلغ



شهدت مصر خلال عام 2024 أزمة مالية واقتصادية نتيجة تراكم الديون وتراجع الإيرادات وضغوط خارجية وداخلية. أدى ذلك الى تراجع قيمة الجنيه المصري لاسيما بعد ان قرر البنك المركزي المصري بتحرير سعر صرف الجنيه مما ادى الى انخفاض قيمته ليسجل في شهر كانون الاول 2024 (50.6) جنيه لكل دولار مقابل (30.9) جنيه لكل دولار في كانون الاول 2023. مما دفع البنك لمركزي الى رفع اسعار الفائدة مرتين خلال هذا العام ليبلغ (27.25%).



فيما شهدت معدلات التضخم في مصر انخفاضاً من (29.8%) في كانون الثاني 2024 إلى (24.1%) في كانون الاول 2024 وذلك نتيجة اتباع سياسة

(4.3%) في عام 2025 و(3.6%) في 2026 مع ارتفاع ملحوظ في توقعات الاقتصادات المتقدمة و انخفاض طفيف في توقعات اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في عام 2025.

في الولايات المتحدة، يتجه الفدرالي الأمريكي نحو تخفيض سعر الفائدة خلال عام 2025. وقد اتجه الفدرالي الأمريكي نحو تخفيض سعر الفائدة بعد نجاحه في كبح معدلات التضخم، حيث وصل التضخم الى (2.9%) في كانون الاول 2024، وذلك أعقاب إجراءاته غير المسبوقه لرفع أسعار الفائدة. يواجه الاحتياطي الفيدرالي تحد في توجهات سعر الفائدة، لأن خفض سعر الفائدة في وقت مبكر للغاية، فإنه يخاطر ببقاء التضخم فوق هدف (2%)، وإذا تحرك ببطء شديد لخفض أسعار الفائدة، فإنه يخاطر بالنشاط الاقتصادي من خلال أسعار الفائدة المرتفعة وربما يؤدي إلى انكماش الاقتصاد، خصوصاً بعد رفع الرسوم الكمركية على البضائع المستوردة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى خفض النشاط الاقتصادي بعد ارتفاع كلفة المواد الاولية المستوردة والداخلية في تكوين الناتج.

وفي منطقة اليورو يتوقع أن يصل التضخم إلى متوسط (2.4%) في عام 2025، ووفقاً لموقع البنك المركزي الاوربي فأن مخاطر ارتفاع التضخم تتبع في المقام الأول من التوترات الجيوسياسية، بالإضافة إلى التغييرات المحتملة في السياسة التجارية في الولايات المتحدة، على الرغم من أن هناك إشارة إلى مخاطر هبوطية مرتبطة بضعف آفاق النمو الاقتصادي. ان التوقع أعلاه يقترب من التضخم المستهدف للبنك المركزي الاوربي البالغ (2%).

وفيما يتعلق بأسعار الفائدة على الايداع (السعر المرجعي للبنك المركزي الاوربي)، فان صندوق النقد

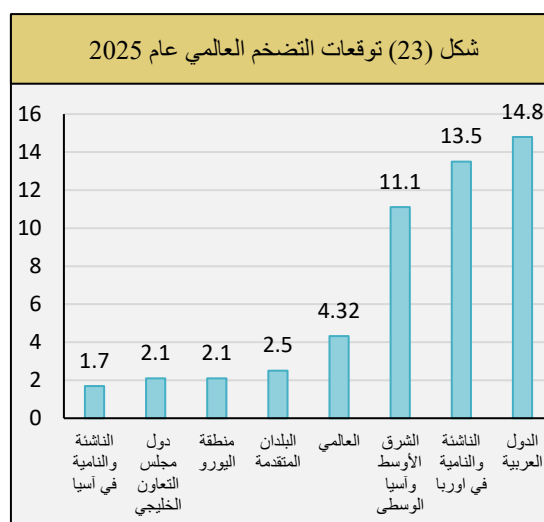
الدولي يحث البنك المركزي الاوربي على ابقاء اسعار الفائدة على الودائع عند مستواه الحالي البالغ (2%) ما لم تحدث صدمات جديدة.

وفي الدول الناشئة والنامية في آسيا، يتوقع صندوق النقد الدولي ان يسجل التضخم معدل (1.7%) عام 2025. وبعد سلسلة من المفاجآت الهبوطية، من المتوقع أن يبقى التضخم في الصين منخفضاً. وفقاً لصندوق النقد الدولي فان الدول الناشئة والنامية في آسيا لديها مساحة واسعة من تخفيض اسعار الفائدة لتخفيف آثار الرسوم الكمركية الامريكية المفروضة. الى جانب وجود معدلات تضخم منخفضة لهذه الدول.

ستحدد آفاق التضخم في الدول العربية من خلال أسعار السلع الرئيسة حول العالم إلى جانب تغيرات أسعار الصرف، حيث تعتمد جزء كبير من الدول العربية على الاستيرادات في تغطية احتياجاتها الاستهلاكية وهو ما يؤدي إلى تأثر التضخم المستورد على التضخم المحلي للبلدان العربية، وبحسب تقرير آفاق الاقتصاد العربي (20 يوليو 2024) من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم في الدول العربية إلى (14.8%) عام 2025. ان هذا التضخم المرتفع ناجم عن الظروف الداخلية لدول السودان وسوريا ولبنان. وعند استبعاد الدول المذكورة آنفاً والتي تواجه تضخماً مرتفعاً، فيتوقع ان يبلغ معدل التضخم (7.8%) عام 2025. ويتوقع ان يسجل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي معدل (2.1%) عام 2025، حيث ترتبط مستويات الأسعار لهذه الدول بأسعار الاستيرادات، إذ أن السيطرة على معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ناجم عن قيام الحكومات بتقديم الدعم للسيطرة على التضخم، إلى جانب قيام عدد من البنوك المركزية الخليجية بسياسة نقدية تشددية.

وفي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي، ويتوقع أن يسجل معدل التضخم في الجزائر (6.1%) عام 2025، حيث تسعى الحكومة إلى استهداف تضخم لأقل من (4%) بغية الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن.

أما مصر والتي تصنّف من بين الدول العربية المستوردة للنفط، فقد سجّلت أعلى معدل للتضخم، حيث ارتبط ارتفاع معدلات التضخم في مصر بضغوط سعر الصرف، ويقوم البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة، وذلك بعد تراجع معدلات التضخم وتعافي الاقتصاد المصري، ويستهدف البنك المركزي المصري تحقيق استقرار الأسعار من خلال التحول إلى نظام استهداف التضخم المرن الذي يسعى إلى الحد من تقلبات التضخم عن المستوى الذي يعد متوافقاً مع استقرار الأسعار وكذلك الحد من تقلبات النشاط الاقتصادي الحقيقي عن طاقته الانتاجية القصوى، ويتوقع ان يسجل التضخم في مصر (18%) في عام 2025.





الفصل الثاني

التطورات في مؤشرات وأدوات السياسة النقدية في العراق

السياسة النقدية هي الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لإدارة المعروض النقدي والائتمان في الاقتصاد بهدف تحقيق أهداف معينة مثل استقرار الأسعار من خلال السيطرة على التضخم ودعم النمو الاقتصادي من خلال خفض أسعار الفائدة، وتشجيع الاستثمار والإنفاق، والحد من البطالة من خلال دعم النمو الاقتصادي، وتوفير المزيد من فرص العمل وتوازن ميزان المدفوعات من خلال التأثير على أسعار الصرف، وتدفقات رأس المال.

تشكل السياسة النقدية في العراق دعامة أساسية في النظام المالي والاقتصادي للبلاد من خلال الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، قام البنك المركزي بإدارة سعر السياسة وفقاً لمتطلبات الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي بحيث يتمشى مع انخفاض أسعار الفائدة العالمي حيث تم تخفيض سعر الفائدة من (7.5%) إلى (5.5%)، ولضمان استقرار أسعار الصرف انتهى البنك المركزي من الإجراءات الخاصة للعمل بالمنصة الإلكترونية.

سيتناول التقرير في هذا الفصل ما يأتي:-

تطورات المؤشرات النقدية.

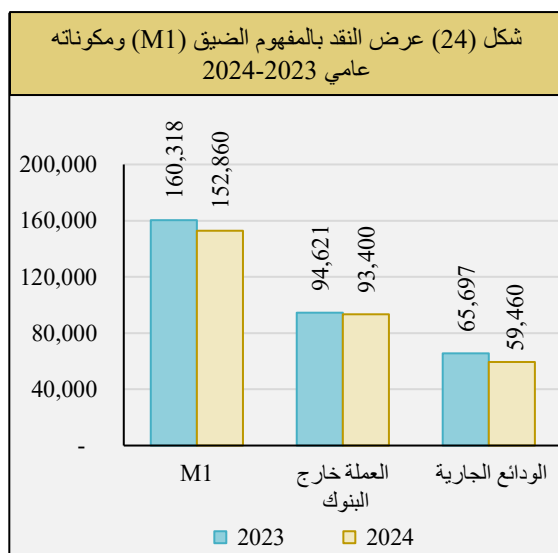
أولاً

تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.

ثانياً

ولتشكّل نسبة مساهمة (61.1%) من عرض النقد (M1) عام 2024 مقابل (59%) عام 2023، فيما سجّلت الودائع الجارية انخفاضاً بنسبة (9.5%) لتبلغ (59.4) ترليون دينار مقابل (65.7) ترليون دينار لعام 2023 وتشكّل ما نسبته (38.9%) من عرض النقد (M1) عام 2024 مقابل (41%) عام 2023 وعلى النحو المبين في **جدول (2)**. حيث نلاحظ استمرار المساهمة المرتفعة للعملة خارج البنوك على حساب الودائع الجارية.

جدول (2) عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) عامي 2024-2023			
المكونات	Dec-24	Dec-23	معدل النمو %
عرض النقد M1	152,860	160,318	-4.7
الودائع الجارية	59,460	65,697	-9.5
العملة خارج البنوك	93,400	94,621	-1.3
نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد M1 %	38.9	41	
نسبة العملة خارج البنوك إلى عرض النقد M1 %	61.1	59	



أولاً: تطورات أهم المؤشرات النقدية

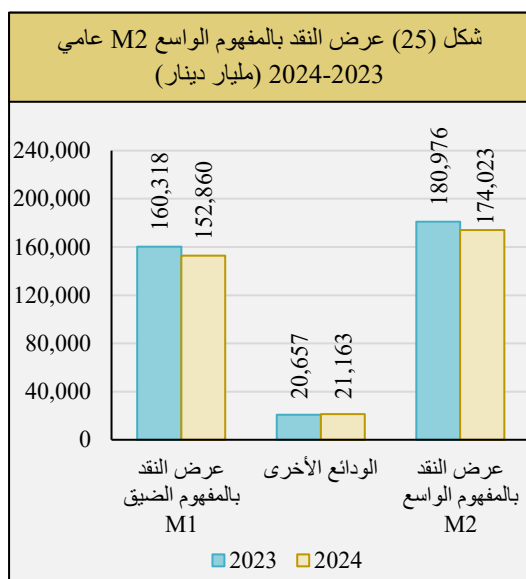
1. الأساس النقدي (M0)

شهد رصيد الأساس النقدي انخفاضاً بنسبة (13.9%)، مسجلاً مبلغ قدره (142.3) ترليون دينار في عام 2024 مقابل (165.2) ترليون دينار في عام 2023، ويُعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض صافي الموجودات الأجنبية وصافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بنسبة (10.2%) و (41.0%) على التوالي من جانب المصادر، فضلاً عن انخفاض كل من العملة خارج البنوك بنسبة (1.3%) واحتياطيات البنوك بنسبة (30.6%) نتيجة انخفاض الودائع الداخلة في الأساس النقدي بالرغم من ارتفاع الموجود النقدي من جانب الاستخدامات.

جدول (1) الأساس النقدي (M0) عامي 2024-2023			
المكونات	2024	2023	معدل نمو %
صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي	130.8	145.6	-10.2
صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي	11.5	19.5	-41.0
العملة خارج البنوك	93.4	94.6	-1.3
احتياطيات البنك	48.9	70.5	-30.6
M0	142.3	165.2	-13.9

2. عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

سجّل عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) انخفاضاً بنسبة (4.7%) نهاية عام 2024 مقارنة بعام 2023، ليصل إلى (153.0) ترليون دينار مقابل (160.3) ترليون دينار في العام الماضي، ويُعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى انخفاض العملة خارج البنوك بنسبة (1.3%) لتسجّل (93.4) ترليون دينار مقابل (94.6) ترليون دينار في عام 2023



4. العوامل المؤثرة في عرض النقد

سَجِّلَ إجمالي العوامل الانكماشية المؤثرة في عرض النقد (30.3) ترليون دينار خلال عام 2024 المتمثلة بمقدار التغير الحاصل بالفقرات (صافي الموجودات الاجنبية، الودائع الاخرى، فترة الموازنة) للعامين 2024-2023، أما العوامل التوسعية سَجِّلَت (22.8) ترليون دينار خلال عام 2024 المتمثلة بمقدار التغير الحاصل بالفقرات (ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى، الديون الحكومية، الودائع الحكومية)، اذ يُلاحظ ان ارتفاع العوامل الانكماشية بمبلغ (7.5) ترليون دينار بالمقارنة مع العوامل التوسعية كان لها دوراً واضحاً في انخفاض عرض النقد خلال عام 2024. كما مُبَيَّنَ في الجدول (4).

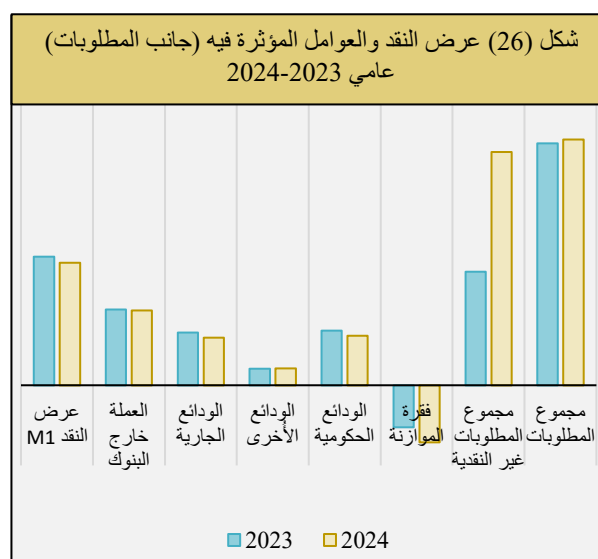
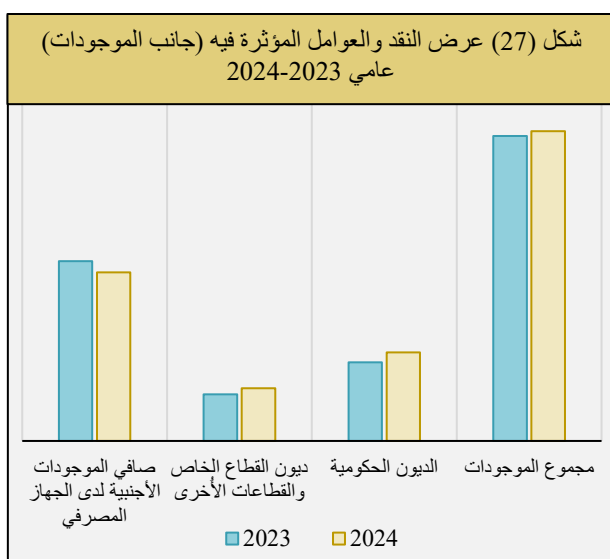
3. عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)

سَجِّلَ عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2024 انخفاضاً بلغت نسبته (3.8%) عن عام 2023 ليسَجِّلَ (174.0) ترليون دينار مقابل (181.0) ترليون دينار لعام 2023 وليشكِّلَ ما نسبته (47.9%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية البالغ (363.5) ترليون دينار كما موضَّح في جدول (3).

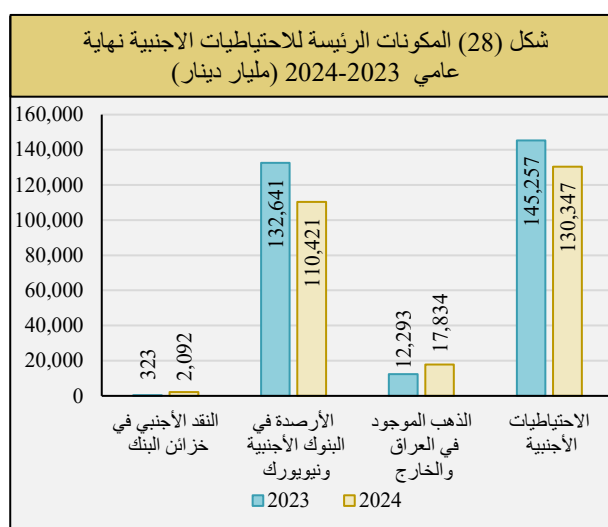
جدول (3) مكونات السيولة المحلية (M2) عامي 2024-2023 (مليار دينار)				
المكونات	Dec-2024	Dec-2023	النمو %	
عرض النقد M1	152,860	160,318	-4.7	
الودائع الأخرى	21,163	20,657	2.4	
عرض النقد M2	174,023	180,975	-3.8	
مساهمة الودائع الأخرى في M2	12.2	11.4		

جاء الانخفاض في السيولة المحلية (M2) كمحصلة لانخفاض نمو عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) بنسبة (4.7%)، بالرغم من ارتفاع الودائع الأخرى (ودائع التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (2.4%) لتسَجِّلَ (21.2) ترليون دينار لعام 2024 مقابل (20.7) ترليون دينار عام 2023، إذ نلاحظ ارتفاع مساهمة الودائع الأخرى في عرض النقد الواسع ، حيث بلغت (12.1%) عام 2024 مقابل (11.4%) عام 2023.

جدول (4) عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه عامي 2023-2024				
(مليار دينار)				
البيان	Dec-2023	Dec-2024	مقدار التغير عن العام الماضي	نسبة النمو %
صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي (البنك + المصارف)	178,135	166,804	-11,331	-6.4
ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى	45,997	52,202	6,205	13.5
الديون الحكومية	77,680	87,738	10,058	13.0
مجموع الموجودات	301,811	306,743	4,932	1.6
عرض النقد (M1)	160,318	152,860	-7,458	-4.7
العملة خارج البنوك	94,621	93,400	-1,221	-1.3
الودائع الجارية	65,697	59,460	-6,237	-9.5
الودائع الأخرى	20,657	21,163	506	2.5
الودائع الحكومية	68,252	61,667	-6,585	-9.7
فقرة الموازنة	-52,584	-71,053	-18,469	-35.1
مجموع المطلوبات غير النقدية	141,493	290,883	12,390	8.8
مجموع المطلوبات	301,811	306,743	4,932	1.6



جدول (5) المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2024-2023 (مليار دينار)				
البند	2023	2024	معدل النمو (%)	المساهمة (%)
النقد الأجنبي في خزائن البنك	323	2,092	547.7	1.6
الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك	132,641	110,421	(16.8)	84.7
الذهب الموجود في العراق والخارج	12,293	17,834	45.1	13.7
الاحتياطيات الأجنبية	145,257	130,347	(10.3)	100.0



إطار (1)

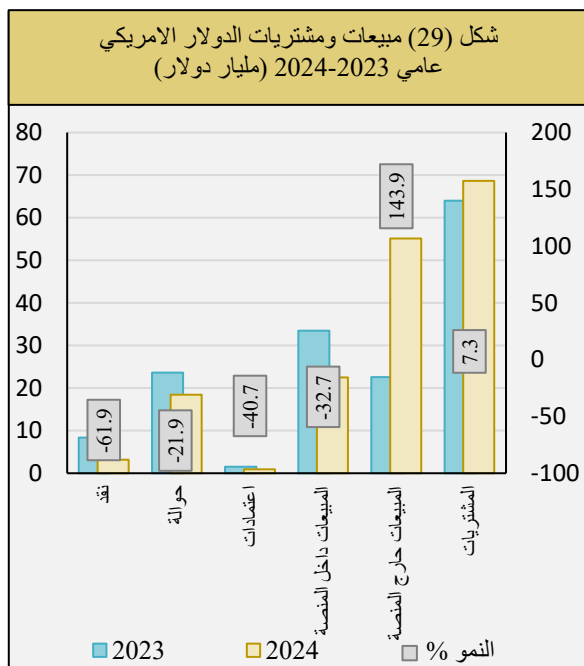
قام البنك المركزي العراقي بشراء كميات جديدة من الذهب خلال عام 2024 بحدود (17) طن، وقد جاءت هذه الزيادة في إطار استراتيجية البنك المركزي لإدارة موجوداته بما يحقق أعلى مستويات الاستقرار والقدرة على مواجهة المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية. يشار إلى أن الذهب يعدّ من أهم الموجودات التي تحتفظ بها البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية، وملاً آمناً في ظروف عدم اليقين لما يمتاز به من مقبولية على المستوى الدولي.

5. الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي

سجّل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2024 انخفاضاً بنسبة (10.3%) عن العام السابق ليبلغ (130.3) ترليون دينار مقارنة بـ (145.3) ترليون دينار نهاية عام 2023 وعلى النحو المبين في جدول (5).

ويعزى هذا الانخفاض الى تراجع الارصدة في البنوك الاجنبية ونيويورك وبنسبة (16.8%) لتبلغ (110.4) ترليون دينار لعام 2024 مقابل (132.6) ترليون دينار للعام السابق، والتي شكلت نسبة مساهمة تبلغ (84.7%) من الاحتياطيات ويعود سبب الانخفاض الى ارتفاع مبيعات الدولار لاغراض تعزيز حسابات المصارف للحوالات في الخارج بنسبة (56%) على الرغم من ارتفاع رصيد الذهب الموجود في العراق والخارج بنسبة (45.1%) والذي بلغ ما يقارب (17.8) ترليون دينار نهاية عام 2024 مقابل (12.3) ترليون دينار نهاية عام 2023، وبنسبة مساهمة بلغت (13.7%) نتيجة قيام البنك المركزي بشراء كميات جديدة من الذهب بغية تحقيق المزيد من الاستقرار والقدرة على مواجهة التغيرات المحلية والعالمية، وكذلك ارتفع رصيد النقد الاجنبي في خزائن البنك المركزي بنسبة (547.7%) ليسجل (2.1) ترليون دينار لعام 2024 مقابل (0.323) ترليون دينار لعام 2023 بنسبة مساهمة بلغت (1.6%) ويعزى هذا الارتفاع الى انخفاض المبيعات النقدية عبر منصة بيع الدولار بنسبة (62%).

أدى إلى انخفاض الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي خلال هذا العام.



جدول (6) الكميات المباعة من الدولار عبر نافذة بيع العملة الأجنبية (نقد، تعزيز رصيد في الخارج) والكميات المشتراة عامي 2023-2024 (مليار دولار)

معدل النمو (%)	2024	2023	
-61.9	3.18	8.35	نقد
-21.9	18.45	23.62	تعزيز رصيد
-40.7	0.901	1.52	الاعتمادات
-32.7	22.53	33.50	المبيعات داخل المنصة
143.9	55.12	22.60	المبيعات خارج المنصة
38.4	77.65	56.1	اجمالي المبيعات (1)
7.3	68.65	64.0	المشتريات (2)
-31.1	-9	7.9	الفجوة (1-2)

ثانياً: تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

1. منصة بيع العملة الأجنبية

عمل البنك المركزي العراقي على استقرار سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي داخل المنصة خلال عام 2024 عند سعر (1320) دينار لكل دولار.

سجلت الكميات المباعة من الدولار داخل منصة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي (نقدًا، تعزيز الرصيد) لعام 2024 انخفاضًا بنسبة (32.7%) عن عام 2023، لتسجل (22.5) مليار دولار مقابل (33.5) مليار دولار لعام 2023، نتيجة انخفاض كلٍّ من مبيعات النقد وتعزيز الرصيد بنسبة (61.9%)، (21.9%) على التوالي عام 2024 بعد تطبيق الآلية الجديدة (المنصة الالكترونية) وكذلك انخفاض مبيعات الدولار لاجراض الاعتمادات المستندية بنسبة (40.9%)، فيما ارتفعت مبيعات الدولار خارج المنصة الالكترونية (تعزيز حسابات المصارف في الخارج) بنسبة (143.9%) لتسجل (55.12) مليار دولار عام 2024 مقابل (22.60) عام 2023.

اما المبيعات الاجمالية فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (38.4%) خلال هذا العام حيث بلغت (77.65) مليار دولار خلال عام 2024 مقابل (56.1) مليار دولار خلال عام 2023.

أما بالنسبة إلى مشتريات البنك المركزي للدولار الامريكي من وزارة المالية، فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (7.3%) لتبلغ (68.7) مليار دولار خلال عام 2024 مقابل (64) مليار دولار عام 2023. يلاحظ ارتفاع مبيعات البنك المركزي من الدولار خلال عام 2024 عن مشترياته من وزارة المالية بمبلغ (9) مليار دولار، مقارنة بالعام السابق والذي

فيما يخص تسهيلات الإقراض القائمة، واصل البنك المركزي عمله بهذه الأداة تنفيذاً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية. بهدف منح الائتمان إلى المصارف وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها عن طريق معدلات الفائدة (الإشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها وفقاً لما يأتي:

- الائتمان الأولي (7.50%) سنوياً.
 - الائتمان الثانوي (8.5%) سنوياً.
 - قرض الملجأ الأخير (9%) سنوياً.
- إلا أنه لم يُقَم أي بنك بأخذ هذه التسهيلات.

إطار (3)

بناء على توجيهات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي قرر هذا البنك إيقاف الاستثمار في الأوراق المالية (حوالات البنك المركزي وشهادات الإيداع) بموجب الكتاب المرقم 216/24 في 2024/6/3 تم إعادة تفعيل الأوراق المالية (شهادات الإيداع الإسلامية، الحوالات التقليدية) وفق خطة سنوية و بأجلين:-

أولاً- أجل (14) يوم بعائد (4%) .
ثانياً- أجل (182) يوم بعائد (5.5%) بموجب الكتاب المرقم 371/24 في 2024/10/24 .

3. الاحتياطي الإلزامي

سجل رصيد الاحتياطي الإلزامي ارتفاعاً بنسبة (12.0%) ليبلغ (20.9) ترليون دينار عام 2024 مقابل (18.7) ترليون دينار عام 2023 ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الاحتياطي الإلزامي على ودائع المصارف الحكومية بنسبة (10.6%) ليسجل (17.8) ترليون دينار مقارنة مع (16.1) ترليون دينار عام 2023 وارتفاع حجم الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى المصارف الخاصة

إطار (2)

بدأت المنصة الإلكترونية للتحويلات الخارجية التي يديرها البنك المركزي العراقي في بداية عام 2023 كمرحلة أولى لإعادة تنظيم التحويلات المالية بما يؤمن الرقابة الاستباقية عليها بدلاً من الرقابة اللاحقة من خلال قيام الاحتياطي الفيدرالي بتدقيق الحوالات اليومية، وكان ذلك إجراءً استثنائياً إذ لا يتولى الفيدرالي عادة القيام بذلك، وجرى التخطيط للتحويل التدريجي نحو بناء علاقات مباشرة بين المصارف في العراق والبنوك الخارجية المراسلة والمعتمدة، يتوسط ذلك شركة تدقيق دولية للقيام بالتدقيق المسبق على الحوالات قبل تنفيذها من قبل البنوك المراسلة. خلال سنة 2024 ولغاية 2024/9/4 تم تحقيق ما نسبته (95%) من عملية التحويل من المنصة الالكترونية إلى آلية البنوك المراسلة مباشرة بينها وبين المصارف العراقية، وذلك يعني أن المتبقي حوالي (5%) فقط منها داخل المنصة، والذي سينجز تحويله بذات الآلية قبل نهاية عام 2024 وحسب الخطة.

2. التسهيلات القائمة

سجل المبلغ المباع من حوالات البنك المركزي لمدة (14) يوم خلال عام 2024 (54,843) مليار دينار وتم تسديده بالكامل. تم عقد مزاد واحد لحوالات البنك المركزي نهاية عام 2024 لمدة (182) يوم بمبلغ (155.9) مليار دينار، كما تم تسديد مبلغ (150) مليار دينار عن الحوالة الصادرة خلال عام 2023 لأجل (365) يوم.

جدول (7) حوالات البنك المركزي العراقي لمدة 14، 182، 365 يوم لعام 2024 و 365 يوم لعام 2023 (مليون دينار)		
الحوالات	المبلغ المباع	المبلغ المسدد
14 يوم	54,842,420	54,842,420
182 يوم	155,900	-
365 يوم	-	150,000

إطار (4)

استناداً الى قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي رقم (63) لسنة 2024 وبناءً على مقتضيات صياغة السياسة النقدية وتنفيذ متطلباتها تقرّر رفع نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع الحكومية بنوعيتها (الجارية، والأجلة) لدى القطاع المصرفي لتكون (22%) بدلاً من نسبتي (18%) للودائع الجارية و (13%) للودائع الآجلة بالدينار العراقي فقط، ويتم تطبيقها ابتداءً من تقارير شهر نيسان/ 2024 لغرض حجز مبالغ شهر أيار/2024.

بنسبة (15.4%) ليسجل (3.1) ترليون دينار مقابل (2.6) ترليون دينار في عام 2023 وهذا ناجم عن ارتفاع نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع الحكومية من (18%) الى (22%) عام 2024.

بينما انخفضت الودائع الخاضعة للاحتياطي بالعملة الأجنبية بنسبة (8.9%) اضافة الى انخفاض الودائع الخاضعة للاحتياطي بالدينار بنسبة (1.1%).

جدول (8) الاحتياطي الالزامي عامي 2023-2024 (ترليون دينار، نسبة مئوية)			
معدل النمو %	2024	2023	
15.4	3.1	2.6	المصارف الاهلية
10.6	17.8	16.1	المصارف الحكومية
12.0	20.9	18.7	إجمالي الاحتياطي الالزامي



الفصل الثالث

مؤشرات الأسعار في العراق

يتم حساب معدل التضخم على أنه متوسط الزيادة في أسعار سلّة من السلع والخدمات المختارة على مدار عام واحد. ويعني التضخم المرتفع أن الأسعار ترتفع بسرعة، بينما يعني التضخم المنخفض أن الأسعار ترتفع بشكل أبطأ، إذ يمكن مقارنة التضخم بالانكماش الذي يحدث عندما تنخفض الأسعار وتزداد القوة الشرائية. من جانب آخر، هناك علاقة قوية بين معدلات التضخم وأسعار الفائدة التي تُعد أهم عوامل التكلفة بالنسبة للمصارف و الأفراد، حيث يؤثر التضخم على الفائدة الحقيقية سواء الدائنة أو المدينة من خلال علاقته بالفائدة الاسمية.

يتأثر العراق اسوة بباقي الدول بمحركات عدة لمعدلات التضخم، كتأثره بمعدلات تضخم الشركاء التجاريين، كونه يستورد احتياجاته السلعية من الخارج.

سيتناول التقرير في هذا الفصل:

اتجاهات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	أولاً
تطوّرات مُعدّلات التضخم حسب المجاميع السلعية عام 2024 مقارنة بعام 2023.	ثانياً
التضخم العام (على أساس شهري وسنوي).	ثالثاً
المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024 مقارنة بعام 2023.	رابعاً
التضخم المستورد.	خامساً
سعر الفائدة (الاسمي والحقيقي).	سادساً

أولاً: اتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلك

شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك عام 2024 تغيير سنة الأساس لتكون (100=2022) بدلاً عن (100=2012)، والتي نتج عنها تحديث اوزان سلة المستهلك لتعكس التغيرات الحالية في أنماط الاستهلاك وتحسين الدقة لهذا المؤشر.

أظهر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق لهذا العام كمؤشر للتضخم انخفاضاً في معدل نموه ليبلغ (2.6%) مقابل (4.4%) للعام السابق، ليسجل (107.1) نقطة عام 2024 مقابل (104.4) نقطة عام 2023، فيما سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد استبعاد ((المشتقات النفطية (النفط والغاز) ومجموعة الخضار والفواكه)) (107.5) نقطة عام 2024 مقابل (104.6) نقطة عام 2023 لينخفض التضخم الأساس من (4.6%) عام 2023 إلى (2.8%) عام 2024، والفضل جزئياً يعود إلى السياسة النقدية المتشددة للبنك المركزي العراقي، إلى جانب انخفاض أسعار المواد الغذائية عالمياً، حيث انخفض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء من (124.5) نقطة عام 2023 إلى (122.0) نقطة عام 2024 أي بنسبة انخفاض بلغت (2.0%)، حيث يتأثر العراق بحركة الأسعار (انخفاضاً وارتفاعاً) مع الشركاء التجاريين والصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط وارتفاع بعض السلع الأساسية لاسيما (الغذائية والحديد واجور النقل) في الاسواق العالمية.

عند مقارنة المكونات الرئيسية للسلة السلعية للمستهلك لعام 2024 مع العام السابق، يُلاحظ ارتفاع جميع مجموعات الرقم القياسي باستثناء مجموعة النقل.

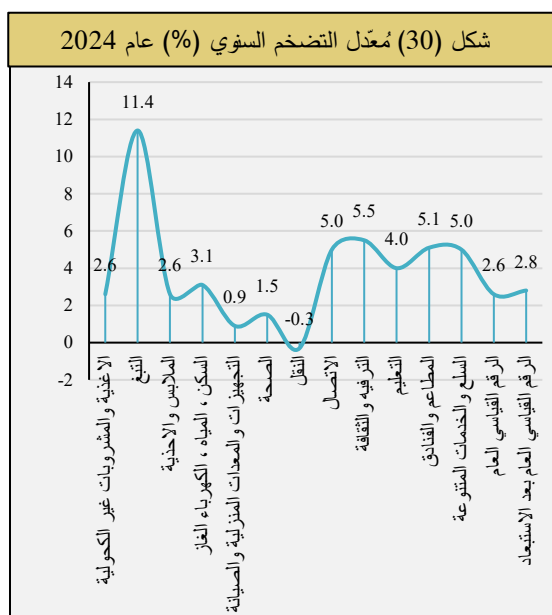
ثانياً: تطورات معدلات التضخم حسب المجاميع السلعية عام 2024 مقارنة بعام 2023

سجلت مجموعة الاغذية والمشروبات غير الكحولية ارتفاعاً بنسبة (2.6%) نتيجة ارتفاع معظم فقرات هذه المجموعة (اللحوم، الاسماك، الخضروات، السكر والمنتجات السكرية، منتجات الاغذية الاخرى) والتي تشكل أعلى وزن نسبي بلغ (31.633%) من سلة المستهلك.

وارتفعت مجموعة السكن، المياه، الكهرباء، الغاز بنسبة (3.1%) نتيجة ارتفاع جميع فقراتها (الاجار، صيانة وخدمات المسكن، امدادات المياه والكهرباء) باستثناء فقرة الوقود (البنزين و النفط و الغاز) التي لم تشهد تغير خلال هذا العام وتأتي هذه المجموعة بالمرتبة الثانية في الوزن النسبي الذي يُشكل (24.386%) من سلة المستهلك. حيث تشكل المجموعتين أعلاه أكثر من نصف سلة المستهلك تقريباً.

وقد جاءت تفاصيل النصف الآخر والذي يشكل وزن (43.981%) من سلة المستهلك كما يأتي:

- ارتفعت مجموعة الملابس والأحذية بنسبة (2.6%)، نتيجة ارتفاع جميع فقراتها.
- كما ارتفعت مجموعة الصحة بنسبة (1.5%)، نتيجة ارتفاع أسعار الادوية.
- ارتفعت مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة بنسبة (0.9%) نتيجة ارتفاع فقرتي (الاتاث والتجهيزات) و (الاجهزة المنزلية).
- ارتفعت مجموعتي (السلع والخدمات المتنوعة) و (الاتصال) بنسبة (5.0%) لكل منهما.
- وسجلت مجموعات الترفيه والثقافة، المطاعم والفنادق، التبغ، التعليم ارتفاعاً بنسبة



(5.5%)، (5.1%)، (11.4%)، (4.0%)

على التوالي.

في حين سجلت مجموعة النقل انخفاضاً بنسبة

(0.3%) والتي تشكل وزناً (12.467%) من سلة

المستهلك.

جدول (9) الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام 2024 مقارنة بعام 2023 (2022=100)							
القسم / المجموعة الرئيسية / المجموعة الفرعية	الاوزان 2023 (2012=100)	الاوزان 2024 (2022=100)	فارق الوزن	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2023 (2022=100)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2024 (2022=100)	التضخم السنوي 2023 (2012=100) (%)	التضخم السنوي 2024 (2022=100) (%)
1 الأغذية والمشروبات غير الكحولية	29.605	31.633	2.03	105.9	108.7	5.9	2.6
02 التبغ	0.615	1.626	1.01	104.6	116.5	4.5	11.4
03 الملابس والأحذية	6.472	6.472	0.00	106.6	109.4	6.6	2.6
04 السكن، المياه، الكهرباء، الغاز	25.359	24.386	-	99.6	102.7	-0.3	3.1
05 الأجهزة والمعدات المنزلية	6.524	6.040	-	107.7	108.7	7.7	0.9
06 الصحة	4.142	6.124	1.98	105.4	107.0	5.4	1.5
07 النقل	15.185	12.467	-	108.3	107.9	8.3	-0.3
08 الاتصال	3.109	3.159	0.05	93.9	98.6	-6.2	5.0
09 الترفيه والثقافة	1.998	1.835	-	107.9	113.8	7.9	5.5
10 التعليم	0.922	1.069	0.15	103.0	107.1	3.0	4.0
11 المطاعم والفنادق	1.527	1.504	-	107.5	113.0	7.6	5.1
12 السلع والخدمات المتنوعة	4.542	3.685	-	106.9	112.2	6.9	5.0
الرقم القياسي العام	100	100		104.4	107.1	4.4	2.6
الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد	100	100		104.6	107.5	4.6	2.8

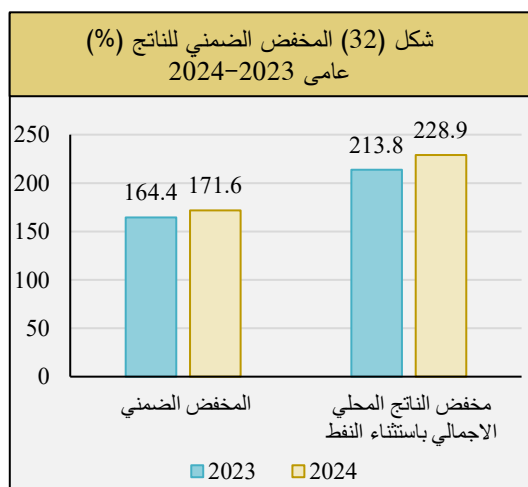
المصدر: وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.

المستهلك بالارتفاع لغاية آب 2024 قبل ان ينخفض خلال أيلول وتشرين الاول 2024، ويعاود الارتفاع خلال الشهرين الاخيرين من عام 2024، حيث أثرت المجموعات (الأغذية والمشروبات غير الكحولية)، (السكن، المياه، الكهرباء، الغاز)،

ثالثاً: التضخم العام (على أساس شهري)

سجلت معدلات التضخم الشهرية خلال عام 2024 تقلبات طفيفة، حيث تراوحت التقلبات بين (0.85%) في حزيران 2024 و (-0.55%) في أيلول 2024، إذ استمر الرقم القياسي لأسعار

(213.8%) إلى (228.9%)، وهذا يدل على ان الإنتاج المحلي أثر بشكل أكبر على الأسعار.



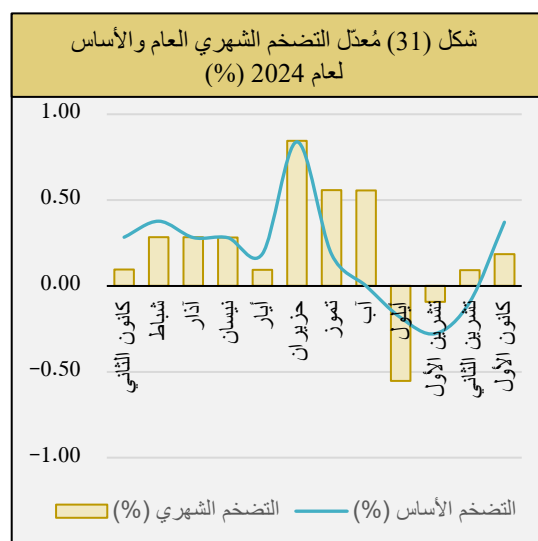
جدول (10) المخفض الضمني عامي 2024-2023	
2024	2023
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	
363,533.6	353,780.2
بالأسعار الجارية	
211,906.3	215,232.2
بالأسعار الثابتة	
171.6	164.4
مخفض الناتج المحلي الإجمالي (%)	
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (مليار دينار)	
228,100.0	204,275.5
بالأسعار الجارية	
99,668.9	95,544.3
بالأسعار الثابتة	
228.9	213.8
مخفض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)	

المخفض الضمني = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية \ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة * 100

خامساً: التضخم المستورد

يمكن ان تؤدي تغيرات سعر الصرف لبلد ما إلى التأثير على أسعار السلع والخدمات وهو ما ينعكس على معدل التضخم، حيث يؤدي تراجع العملة أي انخفاض قيمتها إلى زيادة التضخم من خلال ارتفاع أسعار السلع والخدمات المنتجة في الخارج مقارنة بتلك المنتجة محلياً. وبالتالي، يدفع المستهلكون مبالغ أكثر لشراء نفس المنتجات المستوردة، ومن جهة ثانية، يعتمد الإنتاج في بلد ما على المواد الأولية المستوردة الداخلة في عمليات إنتاجها، حيث

(النقل) في مسار التضخم لعام 2024، إذ تمثل هذه المجاميع المذكورة وزناً نسبياً يصل الى (68.486%) من إجمالي سلة المستهلك. اما معدلات التضخم الاساس الشهرية، فقد تقلبت بين (0.84%) في حزيران 2024 و (-0.28%) في تشرين الاول 2024.



رابعاً: المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي (الرقم القياسي الضمني) لعام 2024 مقارنة بعام 2023

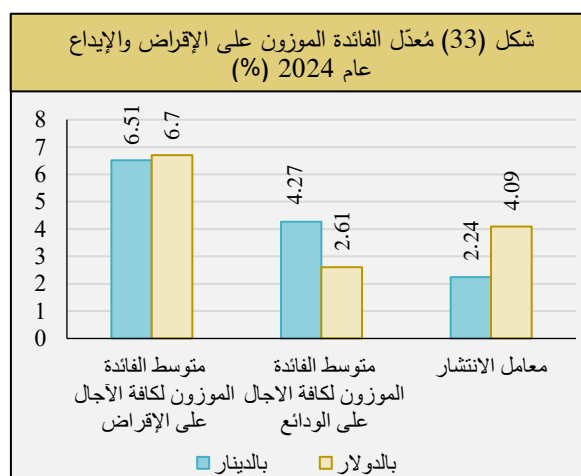
يعد المخفض الضمني مقياس لمدى التغير في الناتج المحلي الاجمالي بناءً على التغير في الاسعار، ويعد هذا المؤشر اكثر شمولية، لأنه يعتمد على كل ما تم إنتاجه داخل البلد وليس فقط على سلة من السلع والخدمات.

شهد مخفض الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً بنسبة (4.4%) هذا العام ليبلغ (171.6%) مقابل (164.4%) عام 2023، مما يدل على ان الناتج بالأسعار الجارية قد ارتفع بنسبة أعلى من الناتج بالأسعار الثابتة، مما يدل على ان هناك ارتفاع بأسعار السلع والخدمات المنتجة داخلياً. فيما ارتفع المخفض الضمني للناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بنسبة (7.1%) من

(6.7%) بالدولار الأمريكي. اما متوسط فائدة الاقراض الحقيقي سجّل (3.91%) بالدينار العراقي. سجل معامل انتشار الفائدة المحلي والاجنبي (2.24%) و (4.09%) على التوالي، وهو ضمن النسبة المعيارية البالغة (2-4%).

جدول (12) مُعدّل الفائدة الموزون على الاقراض والإيداع (%) عام 2024	
2024	الفقرات
6.51	متوسط الفائدة الموزون لكافة الأجل على الإقراض بالدينار
4.27	متوسط الفائدة الموزون لكافة الأجل على الودائع بالدينار
2.24	معامل انتشار الفائدة المحلي بالدينار
3.91	متوسط فائدة الإقراض الحقيقي
1.67	متوسط فائدة الإيداع الحقيقي
2.6	مُعدّل التضخم العام
6.7	متوسط الفائدة الموزون لكافة الأجل على الإقراض بالدولار
2.61	متوسط الفائدة الموزون لكافة الأجل على الودائع بالدولار
4.09	معامل انتشار الفائدة الاجنبي بالدولار

متوسط فائدة الاقراض الحقيقي = متوسط فائدة الاقراض قصير الاجل - مُعدّل التضخم.
متوسط فائدة الايداع الحقيقي = متوسط الفائدة على الودائع لمدة سنة - مُعدّل التضخم.



إطار (5)

بناءً على توجهات السياسة النقدية في تعزيز الوصول الى معدلات التضخم المستهدفة بالشكل الذي لا يتعارض مع معدلات النمو الاقتصادي المتوقع، ويتوافق مع سياسة تنمية الودائع وزيادة نسب الائتمان الرامية إلى استهداف المشروعات معتمدين بذلك على اتباع النهج القائم على البيانات المتحصلة من القطاع المصرفي، قرر البنك المركزي بتاريخ 2024/10/23 تخفيض سعر السياسة النقدية ليكون (5.5%) بدلاً من (7.5%).

تدفع أكثر لشراء هذه المواد، الأمر الذي يسهم في زيادة أسعار السلع والخدمات والذي يؤثر بشكل مباشر في التضخم من خلال قناة دفع التكاليف. كما يتأثر التضخم المستورد بتكاليف الشحن والتعريفات الكمركية الجديدة التي تفرض على السلع. ارتفع مُعدّل التضخم المستورد من (1.6%) عام 2023 إلى (1.8%) عام 2024، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الاستيرادات بنسبة كبيرة بالرغم من انخفاض التضخم العالمي.

جدول (11) الرقم القياسي للاستيرادات عامي 2024-2023		
2024	2023	
5.76	6.66	التضخم العالمي (%)
87.4	65.8	الاستيرادات (مليار دولار)
275.4	268.0	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)
1.8	1.6	التضخم المستورد (%)

التضخم المستورد = الاستيرادات \ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية * التضخم العالمي.

سادساً: سعر الفائدة الموزون على (الودائع والائتمان)

تم استحداث مؤشر أسعار الفائدة الموزون على الودائع والائتمان خلال عام 2024 لأول مرة في الاحصاءات النقدية، وهو معدل فائدة معياري يُعبر عن كلفة الاموال في القطاع المصرفي يتم حسابه من خلال اعطاء اوزان نسبية لمساهمة المصارف في جذب الودائع ومنح القروض من خلال مُعدّلات الفائدة التي تحددها. أد تُشير البيانات في الجدول (12) إلى إنّ متوسط معدل الفائدة الموزن على الإيداع في عام 2024 سجّل (4.27%) بالدينار العراقي، مقابل (2.61%) بالدولار الأمريكي، في حين سجّل معدل الفائدة الحقيقي على الإيداع بالدينار العراقي عام 2024 (1.67%) وهي قليلة بالمقارنة مع تكلفة الفرصة البديلة.

وسجّل متوسط الفائدة الموزن على الإقراض في عام 2024 (6.51%) بالدينار العراقي، مقابل



الفصل الرابع

تطورات أداء السياسة النقدية

في العراق

يسعى البنك المركزي العراقي إلى تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية وذلك استناداً لقانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، ويعمل البنك من اجل هذا الهدف عبر ضمان استقرار معدلات التضخم، خاصة وأن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات في تلبية احتياجاته، هذا الاعتماد يؤدي إلى انتقال تأثيرات ارتفاع اسعار السلع المستوردة إلى الاقتصاد المحلي مما يخلق ضغوطاً تضخمية.

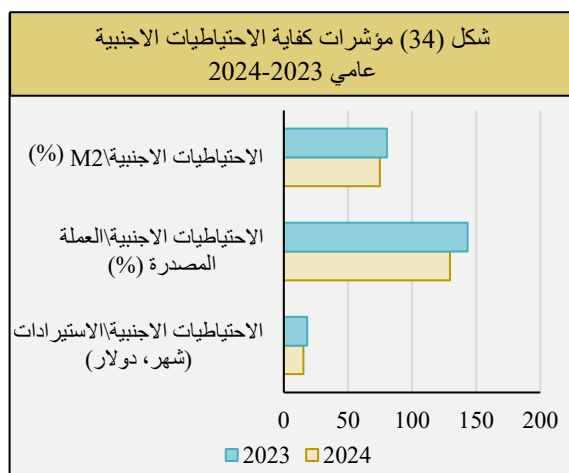
وفي هذا الإطار يركز البنك المركزي باستمرار على تحقيق أهدافه والتي تشمل استقرار سعر الصرف الرسمي من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية بما في ذلك عمليات السوق المفتوح وإدارة السيولة بالإضافة إلى أدوات التسيير النقدي. كما قام البنك باتباع سياسة نقدية انكماشية تهدف الى سحب السيولة من السوق المحلي من أجل تقليل الضغوط على الاسعار. وقد شهد العام السابق انخفاضاً طفيفاً في احتياطي النقد الاجنبي، لكنه بقي عند مستوى مرتفع ومطمئن وهو يعبر عن متانة الاحتياطي من ناحية الأمن المالي وفقاً للمعايير الدولية.

وفي هذا السياق أعلن البنك المركزي عن استمراره تبني إجراءات الانتقال إلى منصة التحويلات الخارجية الإلكترونية التي تنفذ من خلال البنوك المراسلة، حيث مر هذا الانتقال بمراحل بدأت ببيع وشراء العملة الاجنبية عبر نافذة بيع العملة وانتقلت الى مرحلة استخدام المنصة الالكترونية لتحويلات العملة الاجنبية وانتهت بعمليات تعزيز أرصدة المصارف في الخارج. سيتناول التقرير في هذا الفصل ما يأتي:

أولاً	تحليل مؤشرات كفاية الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي
ثانياً	سرعة تداول النقود
ثالثاً	معامل الاستقرار النقدي
رابعاً	نسبة الإفراط النقدي
خامساً	القوة الشرائية للنقود
سادساً	المضاعف النقدي
سابعاً	التعقيم النقدي

يدل على جودة أداء السياسة النقدية في إدارة الاحتياطيات.

جدول (13) مؤشرات كفاية الاحتياطيات الاجنبية عامي 2023-2024 (ترليون دينار)		
2024	2023	
130.3	145.3	الاحتياطيات الاجنبية
174.0	181.0	M2
100.5	101.5	العملة المصدرة
74.9	80.3	الاحتياطيات الاجنبية M2 (%)
129.7	143.2	الاحتياطيات الاجنبية/العملة المصدرة (%)
15.3	18.3	الاحتياطيات \ اشهر الاستيرادات (شهر)



ثانياً: سرعة تداول النقود

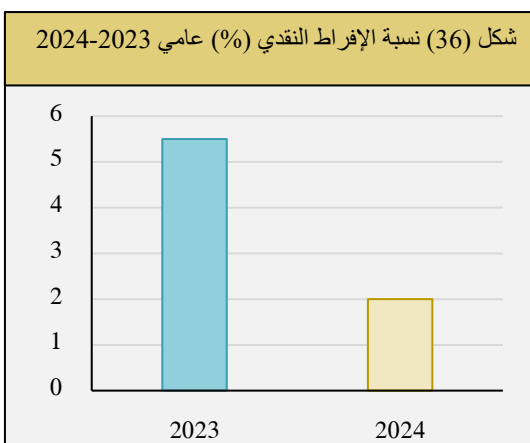
تشير البيانات إلى ارتفاع سرعة تداول النقود من (2.2) مرة في عام 2023 إلى (2.4) مرة في عام 2024، وهذا يؤشر إلى ارتفاع في عدد المرات التي ينفق فيها الدينار العراقي الواحد خلال السنة، نتيجة ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية، بالرغم من استمرار انخفاض عرض النقد بالمفهوم الضيق، مما يؤشر إلى انتعاش في النشاط الاقتصادي. وكما موضح في جدول (14).

جدول (14) سرعة تداول النقود والعوامل المؤثرة فيها عامي 2023-2024 (مليار دينار)			
السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1)	عرض النقد (M1) (2)	سرعة تداول النقود (1/2)
2023	353,780.2	160,318	2.2
2024	363,533.6	152,906	2.4

أولاً: تحليل مؤشرات كفاية الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي

تعد مؤشرات كفاية الاحتياطيات الاجنبية مقياس لمدى الاستخدام الأمثل للاحتياطيات من جانب و إلى وضع الاقتصاد من جانب آخر. تشير البيانات إلى انخفاض نسبة الاحتياطيات إلى العملة المصدرة من (143.2%) عام 2023 إلى (129.7%) عام 2024، نتيجة انخفاض الاحتياطيات الاجنبية بنسبة أكبر من انخفاض العملة المصدرة، حيث بلغت العملة المصدرة (100.5) ترليون دينار لعام 2024 مقابل (101.5) ترليون دينار لعام 2023 وبنسبة انخفاض بلغت (1.0%)، بينما سجلت الاحتياطيات نسبة انخفاض (10.3%) لتبلغ (130.3) ترليون دينار هذا العام مقابل (145.3) ترليون دينار عام 2023. و بالرغم من هذا الانخفاض إلا أنها لا تزال أعلى من النسبة المعيارية البالغة (100%)، أي أن الدينار العراقي مُغطى بالكامل.

أما نسبة الاحتياطيات الاجنبية إلى عرض النقد الواسع (M2) فقد تجاوزت النسبة المعيارية البالغة (20%)، بالرغم من انخفاض هذه النسبة عن العام السابق لتسجل (74.9%) عام 2024 مقابل (80.3%) عام 2023 و الناجم عن انخفاض عرض النقد الواسع (M2) بنسبة اقل من الاحتياطيات الاجنبية كما موضحة في جدول (13)، كذلك تجاوز مؤشر أشهر الاستيرادات بالدولار المعيار المحدد بـ (6) أشهر، إذ سجل (15.3) شهر لعام 2024 مقابل (18.3) شهر لعام 2023، نتيجة انخفاض الاحتياطيات الاجنبية، وهذا يعني أن مؤشرات كفاية الاحتياطيات الاجنبية تجاوزت النسبة المعيارية العالمية، وهذا



خامساً: القوة الشرائية للنقد

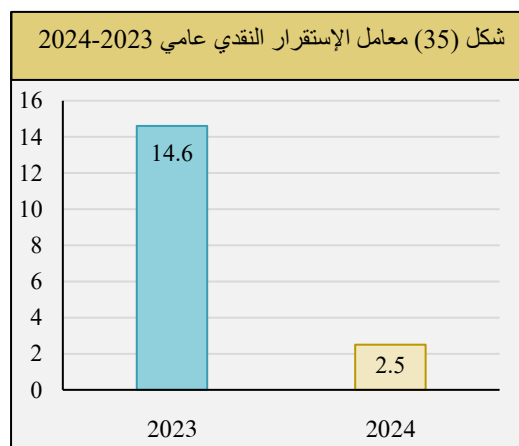
انخفضت القوة الشرائية للنقد انخفاضاً طفيفاً من (0.96%) عام 2023 إلى (0.93%) لعام 2024، بسبب ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة (2.6%) عام 2024، وكان من الممكن ان يكون الانخفاض أكبر لولا أن قام البنك المركزي باتخاذ سياسة داعمة لقيمة الدينار، إلى جانب قرار مجلس الوزراء بزيادة المواد المجهزة إلى المشمولين بالرعاية الاجتماعية.

كما يُلاحظ انخفاض القوة الشرائية للدينار عند استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد الاستبعاد (التضخم الاساس) بشكل طفيف من (0.96%) عام 2023 إلى (0.93%) عام 2024، نتيجة ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك الأساس بنسبة (2.8%)، وبالتالي فإن القوة الشرائية للنقد لا زالت عند مستوياتها المقبولة بالرغم من أن البلد يشهد ارتفاعاً طفيفاً في المستوى العام للأسعار.

جدول (15) القوة الشرائية للنقد عامي 2023-2024				
السنة	الرقم القياسي بعد الاستبعاد	القوة الشرائية	الرقم القياسي	القوة الشرائية
	بأساس (100=2012)	للقود %	لأسعار أساس (100=2012)	للقود %
2023	104.6	0.96	104.4	0.96
2024	107.5	0.93	107.1	0.93

ثالثاً: معامل الاستقرار النقدي (مقياس الضغط التضخمي)

سجل معامل الاستقرار النقدي عام 2024 (2.5) مقابل (14.6) لعام 2023، نتيجة انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2024 بنسبة (1.5%) مقارنةً بعام 2023، وان معامل الاستقرار يشير إلى أن هناك توجه نحو الانكماش الاقتصادي بسبب انخفاض السيولة النقدية.



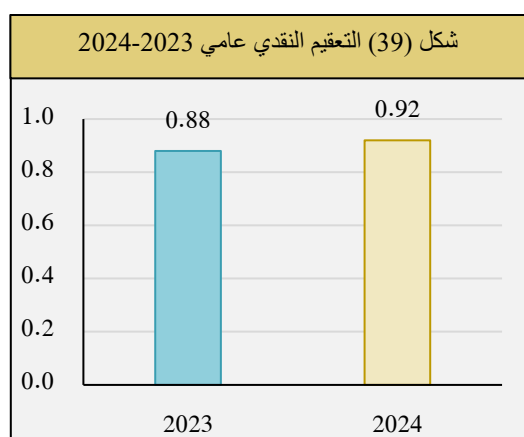
رابعاً: نسبة الإفراط النقدي

إن الاستقرار في المستوى العام للأسعار على الأمد الطويل لا يتحقق إلا عبر تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود، أي أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو الذي يحدث التغير في مستوى الأسعار، وهذا يعني أن القوى التضخمية تتسبب لارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل، مما ينشأ عنه إفراط نقدي يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار. سجّلت نسبة الإفراط النقدي انخفاضاً من (5.5%) لعام 2023 إلى (2.0%) عام 2024، نتيجة انخفاض عرض النقد الواسع (M2) بنسبة أكبر من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وهذا ما أدى إلى انخفاض التضخم قياساً بالعام السابق.

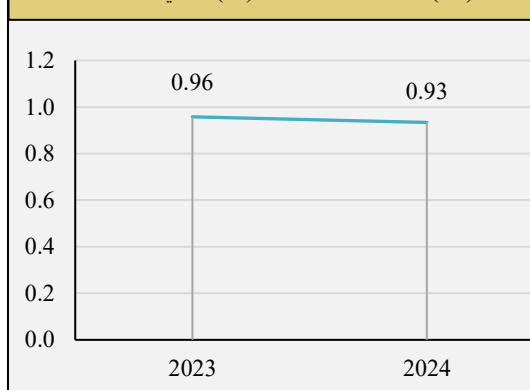
سابعاً: التعقيم النقدي

يتبع البنك المركزي العراقي سياسات التعقيم النقدي لإلغاء التأثيرات الضارة للتدفقات الاجنبية من خلال السحب من الاحتياطات الاجنبية لإبقاء الأساس النقدي مستقراً بغية المساهمة في تحسين بعض مؤشرات الاستقرار والتوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي في الاجل القصير، من خلال سحب السيولة الفائضة في الاقتصاد الناجمة عن الاعتماد الكبير للدولة على الربيع النفطي في تغطية نفقاتها.

ارتفعت درجة التعقيم من (0.88) عام 2023 إلى (0.92) عام 2024، مما يشير إلى ارتفاع نشاط عملية التعقيم، نتيجة زيادة صافي الاصول الاجنبية بنسبة أكبر من صافي الاصول المحلية للبنك المركزي. شكل (39).



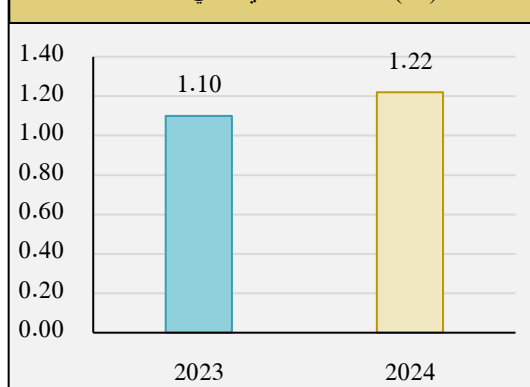
شكل (37) القوة الشرائية للنقد (عامي 2023-2024)



سادساً: المضاعف النقدي (m)

يقيس المضاعف النقدي مقدرة البنوك في خلق النقود والتأثير على حجمها داخل الاقتصاد الوطني. سجل المضاعف النقدي مقدار (1.22) عام 2024 مقابل (1.10) عام 2023 وبارتفاع نسبته (11.6%)، ويعزى هذا الارتفاع إلى انخفاض النمو بالأساس النقدي بنسبة (13.8%) والتي تفوق الانخفاض في عرض النقد الواسع البالغة (3.8%) وهذا ناجم عن انخفاض صافي الموجودات الأجنبية وصافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بنسبة (10.3%) و (41%) على التوالي.

شكل (38) المضاعف النقدي عامي 2023-2024





البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

www.cbi.iq